وزارة العدل
MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

Ministry of Justice
Annual Report 2019

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

وزارة العدل

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني

ولي العهد المعظم

فريق إعداد الكتاب السنوي 2019

الإشراف العام

القاضي زياد الضمور / أمين عام وزارة العدل

فريق الإعداد

- السيد نزار الخرابشة / مدير وحدة الاتصال والإعلام
- السيدة آمنه العاجيب / ر.ق الإعلام والعلاقات العامة
- السيدة ندى دعباس /ر.ق الاتصال الرقمي
- السيد بشير الحافي / مصمم مساعد

فهرس المحتويات

كلمة معالي وزير العدل	١١
الفصل الأول	**١٣**
مقدمة	١٤
الهيكل التنظيمي لوزارة العدل	١٥
نبذة عن وزارة العدل، الرؤية، الرسالة	١٦
القيم الجوهرية	١٧
خدمات وزارة العدل	١٧
سياسة الجودة	١٧
الفصل الثاني	**١٩**
المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام ٢٠١٧ -٢٠١٢ والأهداف الفرعية	٢١
المحور الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي ومساندتها إدارياً ولوجستياً	٢١
تطوير الخدمات المساندة واللوجستية	٢٧
استخدام وتطوير التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة	٢٧
المحور الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	٣٠
المحور الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون	٣٣
المحور الرابع: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات	٣٥
المحور الخامس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين	٣٦
المساعدة القانونية	٣٨
حقوق الإنسان ومنع الاتجار بالبشر	٤٠
بدائل العقوبات السالبة للحرية (العقوبات المجتمعية)	٤٣
المنازعات الصغيرة والمنازعات ذات المسار السريع	٤٦
دائرة إشهار الذمة المالية	٥٠
شؤون الخبرة	٥١
إحصائية خدمات وزارة العدل خلال عام ٢٠١٩	٥٢
الفصل الثالث	**٥٥**
التحول الإلكتروني	٥٧
تطبيق وزارة العدل للهواتف الذكية	٦٢
المحاكمة عن بعد	٦٣
المزادات الإلكترونية	٦٤
الفصل الرابع	**٦٥**
المشاركات الخارجية	٦٧

المؤتمرات وورش العمل	٦٩
المسؤولية المجتمعية	٧٠
الفصل الخامس: الملاحق والصور	**٧٣**
العدل في أرقام للعام ٢٠١٨	٧٤
العدل في أرقام للعام ٢٠١٩	٧٨
العدل في صور	٨٤

فهرس الجداول

جدول رقم (١) يبين عدد طلبات حق الحصول على المعلومة	٣٣
جدول رقم (٢) أعداد طلبات المساعدة القانونية لعام ٢٠١٩	٣٩
جدول رقم (٣) طلبات إعادة المحاكمة	٥٢
جدول رقم (٤) طلبات العفو الخاص	٥٢
جدول رقم (٥) طلبات النقض بأمر خطي	٥٢
جدول رقم (٦) طلبات نقل السجناء	٥٢
جدول رقم (٧) طلبات المساعدة القضائية	٥٢
جدول رقم (٨) تسليم طلبات المجرم الفار	٥٢
جدول رقم (٩) عدد معاملات كاتب العدل في المحاكم	٥٣
جدول رقم (١٠) يبين الخطة التنفيذية للمشروع للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١	٦٣
جدول رقم (١١) يبين عدد جلسات المحاكمة التي عقدت في عام ٢٠١٩:	٦٣
جدول رقم (١٢) يبين عدد المزادات الإلكترونية خلال عام ٢٠١٩	٦٤
جدول رقم (١٣) النشرة الشهرية لعام ٢٠١٨	٧٤
جدول رقم (١٤) أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة خلال عام ٢٠١٩	٧٦
جدول رقم (١٥) جدول أعمال الوساطة للعام ٢٠١٨	٧٦
جدول رقم (١٦) النشره الشهرية لعام ٢٠١٩	٧٨
جدول رقم (١٧) أعمال الوساطة لعام ٢٠١٩	٨٠
جدول رقم (١٨) تقارير الوساطة- أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة لعام ٢٠١٩	٨٠
جدول رقم (١٩) الوثائق المنظمة لدى دوائر كتاب العدل في المملكة ٢٠١٩	٨١
جدول رقم (٢٠) عدد التباليغ من خلال الشركات لعام ٢٠١٩	٨٢

كلمة معالي وزير العدل

حظي قطاع العدالة بالدعم المتواصل من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ويتضح ذلك جليا من خلال الأوراق النقاشية والخطابات الملكية وتوجيهات جلالته المستمرة لتعزيز مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وتنفيذ الاستراتيجيات الداعمة لذلك.

وتنفيذا لهذه التوجيهات والرؤى الملكية دأبت وزارة العدل وبجهود حثيثة ومتواصلة على المساهمة في تحقيق ذلك ضمن خططها الاستراتيجية والتنفيذية والمشاريع المنبثقة عنها إضافة إلى تنفيذ العديد من المبادرات وتبني السياسات والإجراءات التي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية وترجمة الأهداف الوطنية.

وانطلاقا من رؤية وزارة العدل كمؤسسة متميزة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون تحرص الوزارة على أن يكون ادائها ضمن اعلى معايير الكفاءة والفاعلية من خلال اتباع أفضل الممارسات والمعايير لتطوير الخدمات المقدمة إلى متلقي الخدمة على اختلاف فئاتهم وتحسين جودتها بشكل مستمر، وتوفير كل ما من شأنه أن يعزز مبدأ سيادة القانون وثقة المجتمع وصون الحقوق والحريات وحمايتها.

وقد أولت وزارة العدل جل اهتمامها لتحقيق الأهدافها الاستراتيجية من خلال الإنجازات التي تحققت لهذا العام والمتضمنة في هذا الكتاب إذ نفذّت العديد من المشاريع الهادفة لتوفير البيئة المناسبة للعمل القضائي وتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون والمساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية بالإضافة إلى تطوير منظومة التشريعات من خلال مأسسة عملية الصياغة والدراسات المصاحبة لها.

وإننا وبكل فخرواعتزاز نضع بين أيديكم الكتاب السنوي لوزارة العدل لعام ٢٠١٩ والذي تجدون بين طياته الإنجازات والمبادرات التي قامت الوزارة بتنفيذها خلال هذا العام، آملين أن يعطي هذا الكتاب صورة واضحة وجليّة عن إنجازات وزارة العدل التي تمت لتحقيق رؤى وتطلعات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

حمى الله الأردن في ظل حضرة حامي الحمى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور بسام التلهوني

وزير العدل

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

الفصل الأول

مقدمة

يتضمن الكتاب السنوي لوزارة العدل ٢٠١٩ موجزا للإنجازات التي تحققت على مدار عام من العمل المتواصل والدؤوب من خلال مختلف المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة والمحاكم وبدعم ومتابعة حثيثة من القيادات العليا في وزارة العدل وبشراكة حقيقية وفاعلة مع المعنيين في قطاع العدالة من أجل الوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت الوزارة من اجلها والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال دورها في إطار الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

يشتمل الكتاب على خمسة فصول تضم عددا من المحاور والتي تم بناءها على المحاور والأهداف الاستراتيجية للوزارة ضمن استراتيجية قطاع العدالة ٢٠١٧-٢٠٢١ كذلك الخدمات التي تقدمها ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان ومنع الاتجار بالبشر والمساعدة القانونية والعقوبات المجتمعية البديلة وغيرها حيث يتكون الفصل الأول من التعريف بالوزارة من حيث نشأتها والخدمات التي تقدمها وهيكلها التنظيمي.

وقد افرد الفصل الثاني للإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الاستراتيجية للوزارة ومحاور عملها وتضمن تفصيلا عما قامت به الوزارة من حيث توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي وتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون إضافة إلى المساهمة في تطوير منظومة التشريعات وغيرها من المحاور.

ويستعرض الفصل الثالث لإنجازات الوزارة في التحول الإلكتروني الذي قطعت فيه شوطا كبيراً وتم تحقيق إنجاز ملحوظٍ في هذا الجانب من خلال إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية بهدف التسهيل على المواطنين كذلك إطلاق مشروع المحاكمة عن بعد كمشروع رائد لوزارة العدل وبالتعاون مع الشركاء المعنيين.

يتناول الفصل الرابع الأنشطة والفعاليات التي تمت خلال هذا العام ومشاركات الوزارة الخارجية والمحلية ويقدم الفصل الخامس أبرز الإنجازات التي تمت بلغة الأرقام من خلال الجداول الإحصائية المرفقة.

إن ما تحقق من إنجازات يعد خطوة في مسيرة الوزارة لتحقيق رؤيتها ورسالتها في المساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

لجنة إعداد الكتاب السنوي

الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

نبذة عن وزارة العدل

أُنشئت وزارة العدل في ١١/٤/١٩٢١ تحت مسمى (مشاور العدليّة) لتكون الذراع التنفيذي للجهاز القضائي الأردني، ولتباشر منذ ذلك التاريخ دورها في تحقيق رسالة الدولة الأردنية الأساسية المتمثلة بإقامة العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات، وتطور دور الوزارة وتوسع ممتدا للعديد من المجالات ومن ضمنها حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتيسير سبل الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية والعدالة الجزائية وتحديث التشريعات ومراجعتها ووضع أسس مرجعية للتشريع والمساهمة في تحقيق منظومة النزاهة الوطنية وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون.

ولتحقيق أهدافها التي انبثقت عن الأهداف الوطنية للدولة الأردنية تسعى وزارة العدل لتعزيز دورها التنموي من خلال تحسين خدماتها ورفع كفاءة نتائجها ومأسسة العمل وفق الأهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة وتوجهات وزارة العدل وفي هذا الاطار دأبت الوزارة على تطوير خططها الاستراتيجية المتعاقبة وبشكل تشاركي إذ جاء تطوير خطة وزارة العدل الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدتها الوزارة بشكل خاص وقطاع العدالة بشكل عام.

الهدف الوطني

ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية وحماية الحقوق والحريات.

الرؤية

مؤسسة متميزة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون.

الرسالة

المساهمة في تهيئة البيئة القضائية و الإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة،بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

القيم الجوهرية

- النزاهة والشفافية
- * العدالة والمساواة
- * الانتماء
- * التميز والإبداع
- * العمل بروح الفريق
- * الجودة والتحسين المستمر
- * التواصل والتنسيق والتعاون

خدمات وزارة العدل

- طلب تسليم المجرمين (ملفات استرداد مجرم فار)
- كتاب العدل المرخصين
- طلبات إعادة المحاكمة
- طلبات النقض بأمر خطي
- طلبات العفو الخاص
- طلبات نقل المحكوم عليهم
- طلبات المساعدة القضائية
- المساعدة القانونية
- تصديق الوكالات والوثائق الرسمية
- طلب اعتماد كخبير قضائي

سياسة الجودة

تلتزم وزارة العدل (إدارة وموظفين) بتبنّي الجودة كقاعدة أساسية للعمل وتعزيز المؤسسية والمهنية والشفافية، كما نلتزم ونسعى لتحقيق الأهداف التالية للجودة:

- المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية ذات كفاءة عالية وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.
- الارتقاء بمستوى أداء المعاونين القضائيين والمعاونين الإداريين للقيام بمهامهم بكفاءة.
- الإدارة الفعالة للبيانات والمعلومات والاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية تنسجم مع أهداف الوزارة وتلبي احتياجات ومتطلبات وتوقعات متلقي الخدمة الداخليين والخارجيين.
- زيادة درجة رضا متلقي الخدمة.
- تأمين بيئة عمل ملائمة لجميع العاملين.
- التطوير والتحسين المستدام للأنشطة والخدمات المقدمة.
- الحفاظ على مسؤولياتنا الأخلاقية والبيئية والاجتماعية ودعم المجتمع المحلي.

ولتحقيق ذلك فإننا نلتزم ب:

- تبني وتطبيق متطلبات معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- استحداث نظام لإدارة الجودة وتطبيقه بما يتلاءم مع طبيعة عمل الوزارة والمحاكم وعلى نحو يتوافق مع متطلبات المواصفة القياسية ايزو (٢٠١٥:٩٠٠١).
- بناء القدرة المؤسسية ورفع كفاءة العاملين في جميع المستويات.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع مستوى تقديم الخدمة والوصول لبيئة عمل خالية من الأوراق.
- إشراك جميع العاملين وبالمستويات كافةً بوضع نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتعميق روح التعاون وتوثيقها بينهم وتشجيعهم على التقدم المستمر وتحفيزهم لتحقيق أهداف الوزارة المعلنة والالتزام بالجودة.
- توفير كافة الموارد اللازمة والتدريب الفعال لتطبيق النظام.
- وضع مؤشرات أداء مناسبة لتحسين الجودة.
- مراجعة مستوى تطبيق النظام ومدى تحقيق الأهداف باستمرار مع تزويد الجميع بالتغذية الراجعة حول النتائج.
- تطبيق التشريعات التي تحكم عمل الوزارة.
- تطوير العلاقات مع موردي الوزارة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات.
- المراجعة المستمرة لسياسة وأهداف الجودة وتحديثها.

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

الفصل الثاني

المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام 2012 2017- والأهداف الفرعية

عملت وزارة العدل ضمن عدة محاور رئيسة متضمنة أهدافاً فرعية لإنجاح دورها في تهيئة البيئة القضائية والإدارية، وما يترتب عليها من دعم ومساندة إدارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، ودورها في رسم السياسات ودعم عملية الصياغة التشريعية، بحيث تساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق من خلال دور الوزارة الأساسي في تيسير سبل الوصول للعدالة وجميع ما ينطوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، ومن خلال التعاون وبناء الشراكات الفعالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

- توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي
- رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز
- تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون
- المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية
- المساهمة في تطوير منظومة التشريعات
- مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

المحور الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي ومساندتها إدارياً ولوجستياً

لقد كان القضاء وما زال في صلب اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه وقد شهد قطاع العدالة في الأردن تطوراً ملحوظاً عبر العديد من التطورات التي مر بها في عهد جلالته وصولاً إلى الوقت الراهن.

إن التوجيهات الملكية بتشكيل اللجنة الملكية الأولى لتطوير القضاء التي أثمرت توصياتها تطوراً ملحوظاً في قطاع العدالة وما تم بعدها من أمر جلالته إدخال تعديلات دستورية إلى جانب إنشاء المحكمة الدستورية جاءت كلها معززة للحقوق والحريات وتُعلي من شأن السلطة القضائية وترسخ من استقلالها.

وكون وزارة العدل الذراع التنفيذي للجهاز القضائي من خلال دورها في تقديم الدعم اللوجستي والفني والمالي والإداري اللازم للسلطة القضائية فقد طورّت وزارة العدل خطتها الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) لتحقيق الأهداف المنشودة والتي أتت بشكل مباشر في الورقة النقاشية السادسة لصاحب الجلالة الهاشمية بعنوان (سيادة القانون أساس الدولة المدنية) إذ جاءت الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل في إطار تحقيق مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية.

إن توفير البنية المناسبة لدعم العمل القضائي وتقديم الدعم اللوجستي الذي تحتاجه المباني والمرافق القضائية وعددها

(٦٢) مبنى تغطي محافظات المملكة يعد هدفا استراتيجيا لوزارة العدل يتم تنفيذه من خلال عدد من المشاريع لتطوير البنية التحتية لمرافق العدالة واستحداث قصور عدل في المحافظات وتحديث مباني المحاكم ودوائر التنفيذ إضافة إلى رفدها بالكوادر الإدارية المؤهلة لمعاونة الجهاز القضائي إذ تحرص الوزارة كل الحرص على توفير الكوادر الإدارية المدربة والكفوءة والمؤهلة.

وضمن خطة عمل ممنهجة نفذت وزارة العدل خلال العام ٢٠١٩ العديد من المشاريع في هذا الإطار وعلى النحو الآتي:

- الانتهاء من إنشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وفق أحدث المواصفات والمعايير العالمية ليكون صرحا أكاديميا متميزا ومركزا إقليميًّا للتدريب القضائي في المنطقة وقد تفضل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بافتتاحه في ٢٠١٩/١٢/٨.

- مشروع إنشاء مبنى قصر عدل معان بكلفة ٧ مليون دينار ونسبة الإنجاز ٦٤٪.

- التعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لتجهيز المخططات وإعداد وثائق عطاء تنفيذ مبنى قصر عدل جرش.

- إعادة هندسة المكان لدائرة تنفيذ الزرقاء وباشرت الدائرة أعمالها.

- إعادة هندسة دائرة تنفيذ جرش إذ تم الانتهاء من الأعمال وتم افتتاح الدائرة.

- إعادة هندسة دائرة تنفيذ مادبا

- إعادة هندسة دائرة تنفيذ معان.
- استئجار مبنى بديل لمحكمة صلح بني كنانة.
- استئجار مبنى لمحكمة استئناف عمان.
- استئجار مبنى بديل لمحكمة صلح البتراء.
- إعادة هندسة دائرة كاتب العدل في مبنى محكمة بداية غرب عمان وتم الانتهاء منه.
- أعمال الصيانة والتأهيل في المواقع الآتية:
  - محكمة بداية الرمثا.
  - قصر عدل إربد.
  - دائرة النائب العام إربد.
  - مبنى الوزارة.
  - محكمة صلح ناعور.
  - قصر عدل الكرك.
  - محكمة صلح الشوبك.

- دائرة تنفيذ غور الصافي.
- قصر عدل/ عمان.
- محكمة بداية المفرق.
- محكمة بداية عجلون.
- محكمة بداية الرصيفة.

- طـرح عطـاء لتركيـب خلايا شمسـية ل (٩) قصور عدل وتـم تركيب والانتهاء مـن الأعمال إذ تم ربـط (٧) قصور على الشبكة بلغت نسـبة الإنجاز (٩٥٪).
- العطاءات التي تم طرحها عن طريق دائرة اللوازم العامة:

1) عطاء توريد وتركيب كاميرات مراقبة أمنية (المرحلة الثانية).
2) عطاء توريد وتركيب أجهزة تفتيش الأشخاص-المرحلة الثانية.
3) عطاء توريد وتركيب أجهزة كشف المتفجرات.
4) عطاء توريد وتركيب نظام إطفاء حريق (FM200) في قصر عدل إربد.
5) عطاء توريد وتركيب نظام إنذار الحريق في قصر عدل العبدلي.

- عطاء استبدال كاميرات المراقبة في مبنى جهاز التفتيش القضائي.

تطوير الخدمات المساندة واللوجستية

نفذت الوزارة ضمن هذا المحورما يأتي:

- الانتهاء من تطبيق نظام إدارة المخزون الحكومي بمركز الوزارة وجميع المحاكم والدوائر التابعة لوزارة العدل تمهيداً للعمل على النظام والاستغناء عن السجلات والدفاتر اليدوية.
- إدارة العمليات الشرائية للجان الشراء والعطاءات ابتداء من فتح الملف واستدراج عروض وبيع نسخ وانتهاء بصرف الفواتير لما يزيد عن (١٢٦) عطاء / استدراج.
- عطاء النظافة/ المساهمة في توفير بيئة عمل مناسبة والارتقاء بمستوى النظافة في جميع مباني المحاكم والدوائر التابعة لوزارة العدل وذلك من خلال زيادة عمال النظافة ومتابعة أعمالهم اليومية والأسبوعيّة والشهرية.
- عطاء الأمن والحماية يتم متابعة عمل العناصر الأمنية والمتعاقد معهم من خلال مؤسسة المتقاعدين العسكريين من خلال تأمين الحراسة اللازمة لبعض المباني التابعة لوزارة العدل، وكذلك المتابعة والتنسيق مع مديرية الأمن العام وبشكل مستمر توفير عناصر أمنية حسب الحاجة لجميع المحاكم وذلك لتوفير بيئة عمل آمنة.
- تفعيل نظام التتبع الإلكتروني للمركبات الحكومية، وقد تم استكمال تركيب أجهزة التتبع الإلكترونية على باقي المركبات ذوات الأرقام الخماسية بعد انطلاق المرحلة الثانية للتركيب.

استخدام وتطوير التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة

للتوسع في استخدام التقنيات الحديثة قامت وزارة العدل بإجراء العديد من التحسينات التي تحقق هذا الهدف وعلى النحو التالي:

- تفعيل إدارة الدعوى في المحاكم بما يساهم في حل القضايا وعدم تأخيرها.
- تحسين مستوى التبليغات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وذلك من خلال:

1) الربط الإلكتروني مع الشركات الخاصة التي تقوم بإجراءات التباليغ (أرامكس،البريد الأردني).

2) متابعة أعمال التبليغ من خلال الوسائل الإلكترونية وتفعيل تطبيق قانون الوسائل الإلكترونية.

- تفعيل النظام المحوسب للسجل العدلي.
- إعداد الدليل الإرشادي لإجراءات دوائر التنفيذ.
- الموافقة على استحداث ثماني دوائر تنفيذ في المحاكم (الكرك، عجلون، المفرق، الرصيفة، مادبا، شرق عمان، معان، جرش) وتحديث دائرة الوساطة في محكمة بداية عمان وتجهيز احتياجات دائرة الوساطة في محكمة بداية العقبة.
- شراء أجهزة سيرفر وأجهزة تخزين رئيسة لمركز الحاسوب البديل.

- البدء بتنفيذ خطة إعداد سيرفرات بديلة للمحاكم باستخدام السيرفرات القديمة.
- استخراج الملفات المؤمنة داخل نظام الأرشفة القديم Saperion لغايات نقلها لنظام Docuware بالرغم من عجز بعض الشركات المختصة من استخراجها.
- شراء أجهزة مراقبة بيئة لمراقبة غرف السيرفرات المركزية (المركز الرئيس والبديل) من حيث الحرارة والرطوبة ومصادر الطاقة وغيرها، وذلك لمتابعة وضع الغرف على مدار الساعة.
- شراء خطوط اتصال بديلة ورفع السرعات الحالية لخطوط الربط بين المحاكم والمركز الرئيس.
- شراء جهاز جدار ناري بديل لحالات الطوارئ بمركز الحاسوب الرئيس.
- اتخاذ إجراءات فنية لضمان زيادة درجة تأمين البيانات المحفوظة بمركز الحاسوب الرئيس وذلك باستبدال الجدران النارية القديمة بأخرى حديثة وبإمكانيات متطورة.
- تثبيت وتحديث ومتابعة مضاد الفايروسات الجديد الّذي تم تزويدنا به من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على جميع أجهزة الموظفين بما يقارب (٤٠٠٠) جهاز.
- المشاركة في تعديل محتوى وزارة العدل وإضافته على البوابة الرسمية للحكومة الإلكترونية، وإضافة الخدمات الجديدة للوزارة على البوابة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تطوير البنى التحتية الداخلية بمركز الحاسوب الرئيس وذلك باستبدال أجهزة الربط الشبكي بأجهزة متطورة ذات سرعات عالية وتدعم خصائص تضمن استمرارية العمل دون انقطاع.
- حوسبة المزادات العلنية ونشر المزادات مباشرة على موقع الخدمات الإلكتروني للوزارة، بالإضافة إلى إمكانية دفع رسوم المزايدة من خلال الموقع ومعرفة المزاودين.
- استكمال أرشفة المحاكم الصلحية وكاتب عدل جمعية المستثمرين.
- تنفيذ العديد من بنود الأمن السيبراني على الخوادم الرئيسة والأجهزة الحاسوبية وحسابات المستخدمين.
- مشروع الأرشفة الإلكترونية.
- إصدار نسخة جديدة من التعديلات على نظام ميزان في المحاكم.
- رفع الجاهزية الإلكترونية وتطوير البنية التحتية لمشاريع الحوسبة.
- توريد (١٠٠) ماسح ضوئي سيتم توزيعها حسب خطة تنفيذ الأرشفة في المحاكم.
- الاستمرار في استكمال أرشفة قضايا المحاكم، وقد بلغ مجموع ما تم أرشفته حتى نهاية عام ٢٠١٩ (١١١) مليون ورقة.
- إنجاز ٥٧٪ من مشروع الأرشفة الحالي الذي يتم تنفيذه في محاكم بدايات عمان ومحكمة بداية إربد والزرقاء.
- استكمال تطبيق خطة الأرشفة بتشغيل وتدريب (٤٢) محكمة.

- تشغيل نظام الأرشفة في محكمة التمييز.
- إضافة تقارير جديدة على نظام تقارير ميزان الإحصائية، وعمل Datacleansing لربط الدعاوى من خلال قواعد بيانات ميزان إضافة إلى استصدار التقارير.
- إضافة بعض التعديلات على نظام التنفيذ الحقوقي والمتعلقة بالرديات عن طريق IBAN بحيث أصبحت الرديات تحول إلى حسابات المحاكم في البنك المركزي ومن ثم يتم تحويلها إلى البنوك.
- الربط الإلكتروني مع البريد الأردني، وجار تجهيز خدمة الربط الإلكتروني مع شركة أرامكس.
- تطبيق نظام ميزان في محكمة الأمانة.
- استحداث آلية جديدة لمزامنة البيانات ما بين نظام ميزان والخدمات الإلكترونية بما يضمن تحديث بيانات الخدمات الإلكترونية بشكل لحظي ودقيق دون تأخير.
- إضافة جزئية الاستملاك بحيث يتم اظهار رسالة لمدخل البيانات في حال تم تسجيل قضية اخرى من نوع استملاك على نفس قطعة الارض.
- حوسبة طلبات المساعدة القضائية على نظام ميزان وتسليم المجرم الفار والاتفاقيات لدى مديرية التعاون الدولي.
- حوسبة إجراءات التصفية والإفلاس وتطويرها على نظام ميزان.
- إضافة الشاشات الخاصة على نظام ميزان لربطها مع نظام البوابة الإلكترونية المتعلق بالربط الإلكتروني مع الطب الشرعي لضمان وصول التقارير الطبية.
- حوسبة إجراءات الخبرة على نظام ميزان.
- تعديل مدد التوقيف وإضافة بدائل التوقيف في القضايا الجزائية وجزئية الاعتراض على نظام صلح الحقوق.
- متابعة الPDA وإعادة تشغيل ال(Windows Service) الخاصة بعملية ترحيل التبالغ إلى قاعدة بيانات ميزان ومتابعة المشاكل عليها.
- تسهيل الربط مع نظام ميزان وتم نقل مذكرات الأمن العام مباشرة عبر مسحها ضوئيا على نظام الأرشفة.
- تجهيز جميع المتطلبات الفنية من سيرفرات شبكات داخلية وخطوط اتصال لتفعيل نظام التعلم الإلكتروني بأربعة مواقع (عمان، إربد، الزرقاء، المعهد القضائي).
- شراء نظام محوسب للتعلم الإلكتروني لاستخدامه لصالح المعهد القضائي إذ قامت الوزارة بتجهيز قاعتي تدريب في مبنى المعهد القضائي ومحكمة بداية الزرقاء وطرح عطاء لتجهيز قاعتي تدريب في مبنى محكمة بداية عمان ومحكمة بداية إربد (بانتظار توريد الأجهزة).
- تجهيز جميع المتطلبات الفنية اللازمة من سيرفرات شبكات داخلية وخطوط اتصال وشبكات لاسلكية وجدران نارية لضمان عمل المعهد القضائي الأردني بموقعه الجديد ببنية متطورة تواكب أحدث التقنيات المستخدمة بالمعاهد والجامعات.

- تقديـم خدمـات الدعم الفني ومتابعة أعطال الأجهزة والطابعات والسـكنرات في مركز الوزارة والمحاكم وتغطية المحاكم التـي لا يوجـد بهـا موظف دعم فني وتقديـم الدعم الفني لها،إضافـة إلى إجراء زيارات ميدانية لحل المشـاكل العالقة في محاكم أخرى.

➢ المحور الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز

تُعَدُّ وزارة العدل من أوائل المؤسسات الحكومية المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز وهي أرفع جائزة للتميز على مستوى المملكة وانطلاقا من ذلك فإنَّ الوزارة تعمل وفق نهج التميز الذي تتبناه في خططها وسياساتها ومشاريعها وتعمل الوزارة في هذا الإطار على الاستفادة المثلى من مواردها الملموسة وغير الملموسة من الموارد المادية والبشرية والمعرفية من أجل تحقيق افضل النتائج ومستويات الأداء.

وقد أولت وزارة العدل هذا الهدف اهتماماً واسعاً لإيمانها بأهميته من خلال:

١) تطوير الموارد البشرية وإدارتها وتخطيطها وتنميتها من خلال مجموعة من الإجراءات:

- دراسـة الاحتياجات من الموارد البشرية واسـتكمال متابعـة جميع كتب المحاكم المتعلقة بالاحتياجـات وتضمينها لقاعدة البيانات.
- العمل على جدول تشكيلات الوظائف ومناقشة الخلاصة مع دائرة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية المدنية.
- تجهيـز بطاقـة وصف وظيفي لوكيل عام إدارة قضايا الدولة وهي من الوظائف القيادية وبالتنسـيق مع ديوان الخدمة المدنيـة وتم اعتماد بطاقة الوصف الوظيفي من مجلس الخدمة.
- إعداد خطة الاحلال والتعاقب الوظيفي.

٢) المساهمة في بناء قدرات الأجهزة الإدارية المساندة للقضاة من خلال:

- تدريب (٢٨٢٣) موظّفًا من مختلف الفئات الوظيفية والأقاليم وعقد (١٥٠) دورة تدريبية.
- إيفاد (١٥) موظّفًا في دورة تدريبية خارجية وفي مختلف المواضيع والدول.
- تدريب موظفي المحاكم على جوائز التميز مثل جائزة الموظف الحكومي المتميز وجائزة الموظف المثالي ل (٦٥٠) موظفاً.
- متابعـة البعثـات العلميـة والمنح الدراسـية المقدمـة عن طريق ديـوان الخدمة المدنية والتنسـيق مع الديـوان بخصوص الموظفين المبعوثين (قرار الإيفاد، السـير الدراسي) وإدخالها على النظام المحوسـب حيث بلغ عدد البعثات الخارجية (٤) بعثات خـلال العام ٢٠١٩.
- متابعـة الطلبـة الموفدين لبرنامـج دبلوم المعهد القضائي في المعهـد القضائي بما في ذلك قرارات الإيفاد والسـير الدراسي

للموفديـن حيث تـم إيفاد (١١) موظفا من القانونيين في وزارة العـدل للالتحاق بهذا البرنامج.

- عدد الموظفين الذين على رأس عملهم للعام ٢٠١٩ (٤٨٧٦).

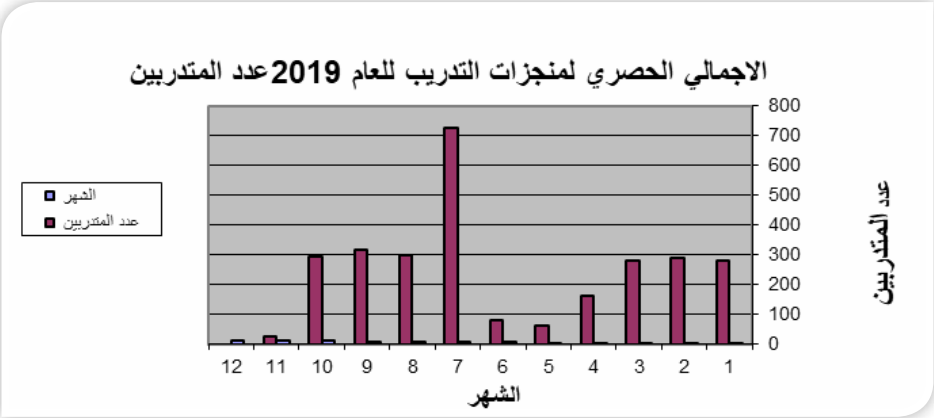

٣) تعزيز مبادئ التميز في جميع مؤسسات قطاع العدالة وبناء ثقافة العاملين من خلال:

- إعداد خطط عمل تحسينية بناء على نتائج تقرير جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- إعداد دليل خدمات الوزارة وخدمات المحاكم.
- إنشاء الحاضنة الإبداعية وإعداد دليل الإبداع والابتكار.
- إعداد دليل خدمات الوزارة وخدمات المحاكم.
- إعداد دليل الإبداع والابتكار.
- إعداد دليل مؤشرات الأداء.
- إعداد دليل المنازعات الصغيرة.
- إعداد دليل الأمانات الجرمية.
- إعداد مصفوفة الصلاحيات.
- إعداد تقرير جائزة الإبداع والابتكار التابعة لمركز الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- التنسيق والتعاون مع جميع المعنيين في تحقيق معايير جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.
- إعداد تقارير الاشتراك لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والتحضير لزيارة المقيمين.
- إعداد خطط عمل تحسينية بناء على التقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.
- العمل على تطوير العديد من الهياكل التنظيمية على النحو الآتي:

- الهيكل التنظيمي لوزارة العدل.
- الهيكل التنظيمي لمحاكم الأحداث (بداية، صلح، ادعاء عام).
- الهيكل التنظيمي للمحكمة الإدارية.
- العمل على العديد من الخطط الاستراتيجية والتنفيذية على النحو الآتي:
- مراجعة استراتيجية وزارة العدل للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١).
- إعداد تقارير متابعة الخطة التنفيذية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩.
- إعادة صياغة الخطة التنفيذية لأولويات الحكومة (٢٠١٩-٢٠٢٠) والنماذج المرتبطة بها.
- تحديد أولويات التنفيذ لمشاريع وزارة العدل في خطة تحفيز النمو الاقتصادي وتتم المتابعة مع رئاسة الوزراء بذلك بهذا الشأن.
- إعداد الخطة التفصيلية لوزارة العدل لتنفيذ السياسة التموينية وتعبئة النماذج المطلوبة من وزارة الصناعة.
- تزويد وزارة المالية / وحدة اللامركزية المالية بتقرير يبين سير العمل بالمشاريع التي أقرت من المحافظات وأدرجت ضمن فصل وزارة العدل في قانون الموازنة العامة التي تم البدء بتنفيذها.
- مراجعة البرامج التنموية للمحافظات.
- مراجعة مؤشرات أداء خطة الحكومة (٢٠١٦-٢٠١٩).
- إعداد الخطة التنفيذية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢١).
- إعداد مسودة الهيكل التنظيمي لمحكمة أمانة عمان.
- متابعة فرق عمل أولويات الحكومة لإعداد خطة العمل (٢٠١٩-٢٠٢٠).
- المتابعة مع فريق الحكومة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والاستراتيجية وإعداد التقارير المطلوبة في خطة الإصلاح.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ وتحليل دراسة الجريمة والعود الجرمي في المجتمع الأردني واستراتيجيات المواجهة.
- إعداد مسودة جائزة المحكمة المتميزة.
- إعداد دراسة احتياجات المحاكم لعام ٢٠١٩.
- إعداد دليل شركاء وزارة العدل لعام ٢٠١٩.
- إعداد دراسة رضى الشركاء لعام ٢٠١٩.
- إعداد دراسة رضى متلقي الخدمة الجولة الحادية عشرة لعام ٢٠١٩.

- إعداد خطة الاستجابة للأزمة السورية (٢٠١٨/٢٠٢٠) لمحور العدل.
- إعداد مصفوفة الإصلاحات على مؤشر إنفاذ العقود.

➤ المحور الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون

إن تعزيز مبدا سيادة القانون يشكل الدعامة الأساسية لمسيرة الديمقراطية والإصلاح وعنصراً رئيساً لأحداث التنمية والتطوير، وقد عملت وزارة العدل على العديد من المشاريع الفرعية الهادفة لتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون وعلى النحو التالي:

١) حق الحصول على المعلومات

استناداً لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ وبموجب المادة (٧) يحق لكل أردني الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع مبيناً أن عدد الطلبات المقدمة للوزارة خلال عام ٢٠١٩ كالآتي:

جدول رقم (١) يبين عدد طلبات حق الحصول على المعلومة

عدد الطلبات خلال عام ٢٠١٩	الردود عليها	أسباب الرفض
٣٠ طلبًا	• (١٤) تمت الاجابة عن طلبهم • (١٦) طلب تم رفضهم	• لمخالفتها أحكام القانون.

٢) **نشر البيانات الحكومية المفتوحة:** المتاحة للعموم بأعمال الوزارة على منصة البيانات الحكومية على بوابة الحكومة الإلكترونية وتم نشر (٢٣) مجموعة بيانات على البوابة.

٣) إدماج النوع الاجتماعي

لا تدخر وزارة العدل جهداً في نشر الوعي حول تمكين المرأة بما يضمن تكافؤ الفرص ونشر مفاهيم النوع الاجتماعي والثقافة القانونية حول حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية وفي هذا الاطار فقد شاركت وزارة العدل بالأنشطة التالية:

- المشاركة في إعداد خطط تفعيل قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) الخاص بالمرأة والسلام.
- المشاركة في ورش العمل ضمن فريق النوع الاجتماعي تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

- المشاركة في اجتماعات شبكة شمعة لمناهضة العنف ضد المراة تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- المشاركة في اجتماعات الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- المشاركة في إعداد مسودة الخطة الاستراتجية للمرأة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٥).
- إعداد المذكرات القانونية الخاصة بالردود على التقارير الدولية ذات العلاقة مثل تقرير منظمة العفو الدولية.
- الرد على العديد من الاستبانات الخاصة بحقوق الإنسان وإجراء تحليل لاستبانة النوع الاجتماعي الخاص بوزارة العدل إذ تم توزيع الاستبانات على المحاكم المختلفة في الشمال والجنوب والوسط وتم عمل التحليل اللازم لتلك الاستبانة.
- تنفيذ تدريب توعوي حول تمكين المرأة بما يضمن تكافؤ الفرص لموظفي وزارة العدل في الأقاليم الثلاثة.
- المشاركة في إعداد التقارير الوطنية ذات العلاقة.

٤) المساهمة في مشاريع تطوير العدالة الإصلاحية للأحداث وذلك من خلال:

- العمل على متابعة تنفيذ مشروع ضمان قطاع قضائي صديق للطفل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

ومن أهم إنجازات المشروع مع منظمة اليونسيف إنجاز ما يأتي:

أ. تزويد محكمة بداية احداث عمان بجهاز شبكة الربط التلفزيوني المغلقة.

ب. تزويد عدد من محاكم الأحداث بالأثاث اللازم لغرف الطفل.

ج. إجراء ورش عمل تدريبية لمدراء ورؤساء الدواوين في محاكم الأحداث، وكذلك ورش عمل تدريبية لكتاب محاكم الأحداث تضمن تحقيق قطاع قضائي صديق للطفل.

- دراسة مشاريع القوانين والأدلة الإرشاديّة والاستراتجيات ذات العلاقة.
- تأمين الإحصائيات ذات العلاقة.

- تنفيذ تدريب توعوي حول مفاهيم العدالة الإصلاحيّة للأحداث وقانون الأحداث لموظفي المحاكم.

المحور الرابع: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات

عملت الوزارة على ذلك من خلال:

- برنامج متخصص في التدريب على إعداد التشريعات ودراستها وصياغتها.
- عمل دراسة متكاملة للاحتياجات التشريعية ذات العلاقة.

القوانين (التي تم إنجازها وإرسالها إلى رئاسة الوزراء)

- مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية.
- مشروع قانون معدل لقانون التنفيذ.
- مشروع قانون الوساطة

الأنظمة

- نظام المركبات المحجوزة.
- نظام نادي القضاة النظاميين.
- نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين.

التعليمات

- تعليمات تحديد الصحف الأوسع انتشاراً لنشر الإعلانات والتبليغات القضائية لسنة ٢٠١٩، الساري العمل بها ابتداءً من تاريخ ٢٠١٩/١/٢٩.

المحور الخامس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

تحرص وزارة العدل على بناء وتعزيز العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات وصمن هذا المحور تم هذا العام ما يأتي:

توقيع مذكرات التفاهم الآتية:

- مذكرة تفاهم في المجال القانوني والقضائي بين وزارتي العدل الأردنية والكويتية في إطار الدورة الرابعة للجنة العليا الأردنية الكويتية المشتركة، بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١.
- الانتهاء من دراسة مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل الأردنية والجزائرية من لجنة الاتفاقيات، تم تفويض سفيرنا في الجزائر لتوقيعها نيابة عن الحكومة الأردنية.
- التوصل إلى الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم في مجال نقل الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين وزارة العدل الأردنية ونظيرتها العراقية، وتم توقيعها توقيعها في عمان بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ في أثناء زيارة وزير العدل العراقي للأردن.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الأردن والمغرب في مراكش بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢١ رغبة منهما في تعزيز العلاقات الودية التي تجمع البلدين واستعداداً منهما لمشاركة تجاربهما الخاصة في مجال الإدارة القضائية آخذاً بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية للطرفين.

توقيع الاتفاقيات التالية :

- توقيع اتفاقيات التعاون القضائي مع أوكرانيا في مجالات نقل المحكومين، تسليم الأشخاص المحكوم عليهم، المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، والمساعدة المتبادلة في المسائل المدنية.
- توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات التالية في أثناء الاجتماع المشترك لوزراء العدل والداخلية العرب بتونس بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤:

د. الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الأعضاء والأنسجة البشرية وزراعتها، ومنع ومكافحة الاتجار فيها.

هـ. الاتفاقية العربية للمنع الاستنساخ البشري ومكافحته.

و. البروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ز. البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

- استكمال الإجراءات الدستورية لاتفاقيات التعاون القضائي في مجال المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، اتفاقية تسليم الأشخاص، ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية المبرمة مع كازاخستان عام ٢٠١٧، من كلا الطرفين حيث أصبحت سارية المفعول ابتداءً من تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٨.
- إرسال ثلاث مشاريع اتفاقيات تعاون قضائي في مجالات (تسليم المجرمين، نقل المحكومين، المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية) إلى وزارة العدل القطرية لدراستها وإبداء الرأي بشأنها لتوقيعها بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٠.
- عقد الجولة الأولى للمباحثات بخصوص اتفاقية تسليم المجرمين بين الأردن وإسبانيا، في مدريد خلال الفترة ١٧-٢٠١٩/٦/١٩.
- وبالتعاون مع المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية في جامعة الدول العربية عبر وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يتم متابعة اجتماعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب) وما يتعلق بالاتفاقيات الإقليمية الموقعة في إطار جامعة الدول العربية والقوانين الاسترشادية الصادرة عنها بشكل أسبوعي تم الإعداد والتنسيق لمشاركة معالي الوزير الدكتور بسام التلهوني للمشاركة في الاجتماع المشترك لوزارة العدل والداخلية العرب الذي عقد بتونس خلال الفترة (٢٠١٩/٣/٥-٢/٢٧)، والتي توجت بتوقيع اتفاقيتين وبروتوكولي تعاون.

المساعدة القانونية

وفقاً لما جاء في المادة الثانية من نظام المساعدة القانونية رقم (١١٩) لسنة (٢٠١٨) فإن مفهوم المساعدة القانونية هو «التمثيل القانوني أمام دوائر النيابة العامة والمحاكم النظامية ومحكمة الجنايات الكبرى وفقًا لأحكام التشريعات النافذة».

طرق منح المساعدة القانونية :

١) **لدى المدعي العام :** وهذا ما نصت عليه المادة ٦٣ مكرر الفقرة الثانية من قانون أصول المحاكمات الجزائية (في الجنايات التي يبلغ الحد الأدنى لعقوبتها عشرسنوات فأكثر،يتعين حضور محام مع المشتكى عليه في كل جلسة استجواب، وإذا تعذر على المشتكى عليه تعيين محام فيتخذ المدعي العام الإجراءات اللازمة لتعيين محام وفق احكام التشريعات النافذة).

٢) **لدى المحكمة :** وهذا ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة ٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية (في الجنايات التي يعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أو الأشغال المؤقتة مدة عشر سنوات فأكثر يتعين حضور محام للمتهم في كل جلسة محاكمة وإذا قام المتهم بإعلام المحكمة بانتهاء علاقته بمحاميه ويتعذر تعيين محام بديل لصعوبة أحواله المادية، فيتولى رئيس هيئة المحكمة تعيين محام له، ويدفع للمحامي الذي عين بمقتضى هذه الفقرة أتعابه وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية)

٣) **لدى محكمة الأحداث :** وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة٢١ من قانون الأحداث رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والتي نصت على ما يلي (على المحكمة تعيين محام للحدث في القضايا الجنائية إن لم يكن له محام أو كان غير قادر على توكيل محامي، وتدفع اتعابه من خزينة الدولة وفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية)

٤) **وزير العدل :** وهذا ما نصت عليه الفقره الثالثة من المادة ٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وقد قامت وزارة العدل بالإنجاز التالي:

- إعداد نموذج طلب المساعدة القانونية.
- تسمية ضباط ارتباط للمساعدة القانونية لكل محكمة من محاكم البداية ومحكمة الجنايات الكبرى ومحكمة الأحداث ودوائر الادعاء العام.
- عقد عدة اجتماعات مع ضباط الارتباط من أجل مناقشة موضوع نظام المساعدة القانونية ونشر مفهوم المساعدة القانونية بشكل عام وإعلام ضباط الارتباط بآلية العمل وكل ما يخص بتقديم طلبات المساعدة.
- عقد عدة اجتماعات مع نقابة المحامين من أجل مناقشة آلية العمل بين وزارة العدل ونقابة المحامين.
- تنويع آلية التعريف بالمساعدة القانونية إعلامياً.
- عقد ورشة توعوية لنشر مفهوم المساعدة القانونية للسادة المحامين.

- عقد ورشة توعوية لضباط الارتباط ونزلاء مركز إصلاح الجويدة الرجال/ النساء لنشر مفهوم المساعدة القانونية.
- عقد دورات تدريبية في إقليم الشمال والوسط والجنوب لضباط الارتباط لنشر مفهوم المساعدة القانونية وكيفية التعامل مع طلبات المساعدة.
- إصدار تعليمات صرف أجور المساعدة القانونية لسنة ٢٠١٩.
- استحداث نموذج خاص لمديرية المساعدة القانونية / قسم المتابعة والتقييم يتضمن آلية صرف بدل اجور التمثيل القانوني أمام المحاكم عملاً باحكام المادة (٨) من نظام المساعدة القانونية رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٨.

بلغ مجموع طلبات المساعدة القانونية لعام ٢٠١٩ (١٠٧٦) طلب مساعدة قانونية وبلغ عدد الطلبات الموافق عليها (٩٩٣ طلب مساعدة قانونية) وتم رفض (٨٣ طلب مساعدة قانونية) كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (٢) أعداد طلبات المساعدة القانونية لعام ٢٠١٩

المؤشر		شهر ١	شهر ٢	شهر ٣	شهر ٤	شهر ٥	شهر ٦	شهر ٧	شهر ٨	شهر ٩	شهر ١٠	شهر ١١	شهر ١٢	المجموع
أعداد الطلبات التي قدمت إلى المحاكم		32	24	21	15	21	10	27	136	148	52	76	53	615
أعداد الطلبات التي قدمت إلى مديرية المساعدة القانونية	الطلبات المقبولة	0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	4
	الطلبات المقدمة	2	2	1	4	2	1	24	4	1	6	34	6	87
أعداد طلبات الادعاء العام										315	33	7	5	360
إجمالي الطلبات المقدمة		34	26	22	19	23	11	51	140	464	91	117	64	1076
إجمالي الطلبات المقبولة		32	25	21	16	21	11	28	136	463	85	83	58	993
نسبة الطلبات المقبولة		94.1%	96.2%	95.5%	84.2%	91.3%	100.0%	54.9%	97.1%	99.8%	93.4%	70.9%	90.6%	92.2%

ملاحظه: الطلبات المقدمة لدوائر الادعاء العام لعام 2019 تم حوسبتها وادراجها ضمن الكشف المرفق من شهر كانون الثاني ولغايه شهر أيلول في شهر أيلول بحيث يصبح مجموع الطلبات خلال الفتره 315 بشكل اجمالي وليس تفصيلي

حقوق الإنسان ومنع الاتجار بالبشر

حرصت المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، على مواكبة التطورات الدولية في سبيل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ولم تدخر الأردن جهدا في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، ويمكن إيجاز ذلك على النحو الآتي:

- استناداً إلى نص المادة (٤) من قانون منع الاتجار بالبشر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ تم تشكيل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، بحيث تكون برئاسة معالي وزير العدل وعضوية كل من:

1) أمين عام الوزارة. نائبا للرئيس.
2) أمين عام وزارة الداخلية.
3) أمين عام وزارة العمل.
4) المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان.
5) ممثل عن وزارة الخارجية.
6) ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية.
7) ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة.
8) ممثل عن وزارة الصحة.
9) احد كبار ضباط الأمن العام.
10) أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

تتولى اللجنة المهام الآتية:

أ. رسم السياسة العامة لمنع الاتجار بالبشر ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها والإشراف على تطبيقها.

ب. مراجعة التشريعات ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها.

ج. التنسيق بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمنع جرائم الاتجار بالبشر بما في ذلك ما يلزم من إجراءات لتيسير عودة المجني عليهم والمتضررين من هذه الجرائم إلى أوطانهم أو إلى أي دولة أخرى يختارونها وتوافق على استقبالهم.

د. إصدار دليل وطني يتضمن الإرشادات والمواد التثقيفية ذات الصلة بعملها ونشره.

هـ. نشر الوعي لدى أرباب العمل والمتعاملين باستقدام العمال والمستخدمين حول الأمور المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر من خلال عقد المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية والتثقيفية وغير ذلك من الوسائل.

و. دراسة التقارير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بشأنها.

ز. التعاون مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية لتنفيذ برامج التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي اللازمة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والإشراف على إيوائهم في أماكن منشأة أو معتمدة لهذه الغاية.

ح. تشكيل لجنة فرعية واحدة أو اكثر بهدف مساعدة اللجنة للقيام بمهامها وتقديم التوصيات لها.

ط. أي مهام ذات علاقة بعملها يعرضها عليها رئيس اللجنة.

- تشكيل لجنة فنية مساندة لأعمال اللجنة الوطنية وقراراتها لمنع الاتجار بالبشر، برئاسة مدير مديرية حقوق الإنسان في وزارة العدل وعضوية ممثلين عن أعضاء اللجنة الوطنية وهي تتولى تنفيذ قرارات اللجنة ومخرجاتها.

- كان من أبرز الجهود التي ترجمت خلال هذا العام إقرار مشروع معدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦ وقد تم تحويل مسودة مشروع القانون إلى مجلس الأمة حسب المقتضى الدستوري، ويعدّ هذا المشروع محطة مهمة ورائدة في سبيل مكافحة الإتجار بالبشر ومتابعة التطورات والمستجدات في هذا الخصوص، إذ يوفر مشروع القانون المزيد من أوجه الحماية للمجني عليهم والمتضررين، وتضمنت نصوصه تشديداً للعقوبات بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وتوفير قضاء متخصص للنظر في جرائم مكافحة الاتجار بالبشر، إضافة العديد من الأحكام التي تقدم مزيداً من الحماية والرعاية للمجني عليهم والمتضررين من خلال إيجاد صندوق خاص بمساعدة الضحايا، وتعويضهم عن كلِّ ما يلحق بهم من أضرار والتركيز على المساعدة القانونية للضحايا، وبشكل يتوافق مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك حرصاً على حماية وصون حقوق الإنسان وكرامته، وهدياً لما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور الأردني.

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر (٢٠١٩-٢٠٢٢) والتي وضعت لتحقيق التكامل والتشاركية فيما بين الجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر من خلال محاورها الأربعة (الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والشراكة والتعاون الدولي) والانشطة المنبثقة عنها.

- وضع إجراءات عمل معيارية لتفعيل الية الاحالة الوطنية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

- عقد لقاء حواري حول الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر أيلول برعاية معالي وزير العدل، وبحضور ممثلين عن المنظمات الدولية والسفارة الامريكية وأعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر و ممثلين عن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني حيث تم الاشادة بجهود وإنجازات المملكة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

- ونظراً للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية في سبيل مواجهة هذه الجريمة الخطيرة ومكافحتها حظيت المملكة الأردنية الهاشمية بإشادة غالبية الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية، والثناء على التزام الحكومة الأردنية بمكافحة الاتجار بالبشر، والجهود المبذولة في ذلك، ونتطلع دوماً لمواكبة التطورات الدولية في سبيل مكافحة جريمة الإتجار بالبشر والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته.

- انسجاماً مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠١٧/٢٠) والذي يهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالشأن العام تم إنجاز ما يلي:

- تصميم موقع الكتروني خاص بالأشـخاص ذوي الإعاقة متضمناً قاموس إشـاري لأهم المصطلحات القانونية وعددها وعددها (٢٠٠) مصطلح.

- الموقع الإلكتروني لوزارة العدل يحتوي خاصية تغيير اللون وحجم الخط.
- توفر لوحات إرشادية بلغة بريل في بعض المحاكم.
- استخدام لغة بريل في المصاعد.
- توفير ممرات خاصة لهم عند المداخل الرئيسة في بعض المحاكم.

بدائل العقوبات السالبة للحرية (العقوبات المجتمعية)

مفهوم بدائل الإصلاح المجتمعي: هي العقوبة البديلة عن العقوبات السالبة للحرية (الحبس أو السجن).

وتهدف إلى المحافظة على حقوق الإنسان وإعادة تأهيل مرتكب الجريمة و تحقيق الإصلاح المجتمعي والتخفيف من حالات العود لارتكاب الجرائم وتجنب الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية والتخفيف من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل وعدم انقطاع المحكوم عليه عن عمله أو دراسته أو اسرته

الخدمة المجتمعية: هي إلزام المحكوم عليه بالقيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (٤٠) ساعة و لا تزيد على (٢٠٠) على ان يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة.

المراقبة المجتمعية : هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لرقابة مجتمعية لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن ستة أشهر و لاتزيد على ثلاث سنوات

المراقبة المجتمعية المشروطة بالخضوع لبرنامج تأهيل أو اكثر: هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لبرنامج تأهيل تحدده المحكمة يهدف لتقويم سلوك المحكوم عليه و تحسينه

وقد قامت وزارة العدل بإبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات و الجهات المعتمدة لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي.

وفي هذا المجال قامت وزارة العدل بالآتي:

- تعديل قانون العقوبات الأردني لسنة ٢٠١٧ بإضافة المادة (٢٥) مكرر التي نصت على أنواع العقوبات البديلة والمادة (٥٤) التي نصت على شروط تطبيق العقوبات البديلة.
- تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية المادة (٣٥٣) بالنص على أن تنفيذ العقوبة البديلة يكون من خلال مديرية مختصة في وزارة العدل وتحت إشراف قاضي تنفيذ العقوبة.
- نشر تعليمات مهام مديرية العقوبات المجتمعية لعام ٢٠١٨ في الجريدة الرسمية.
- توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات الشريكة اللازمة لتوفير الأماكن والأعمال والبرامج لتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي وذلك على ضوء الزيارات التي تم تنفيذها لهذه المؤسسات لإطلاعهم على إيجابيات تطبيق العقوبات المجتمعية والعمل جارٍ على التوسع في إدراج أكبر عدد من المؤسسات الشريكة وهي:

1) وزارة العمل / مؤسسة التدريب المهني
2) وزارة الزراعة
3) أمانة عمان الكبرى
4) وزارة الشباب
5) وزارة التربية والتعليم

6) وزارة الصحة

7) جامعة آل البيت

8) جامعة الحسين بن طلال

9) جامعة العقبة

10) جامعة العلوم والتكنولوجيا

11) مديرية الأمن العام

12) وزارة التنمية الاجتماعية

13) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

- تسمية ضباط ارتباط للعقوبات المجتمعية لدى محاكم البداية والصلح لتطبيق العقوبات المجتمعية.
- تسمية ضباط ارتباط للعقوبات المجتمعية لدى المؤسسات الشريكة لتطبيق العقوبات المجتمعية.
- تزويد المحاكم والمجلس القضائي بالأعمال والبرامج المتوفرة لدى المؤسسات الشريكة بما يتناسب مع طبيعة العقوبة المجتمعية المنفذة بحق الحالات الواردة إلى المديرية.
- الإشراف والمتابعة على تنفيذ حالات صدرت فيها أحكام قضائية من جهات قضائية مختصة تقضي بتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي وذلك من خلال نماذج لتطبيق تم إعدادها من المديرية وهي (تقرير الحالة الاجتماعية، جدول الخدمة المجتمعية، التقييم الدوري، والتقييم النهائي).
- قامت المديرية ومن خلال قسم الخدمة المجتمعية بتنفيذ زيارات ميدانية للمؤسسات الشريكة لتقييم مدى التزام تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة المجتمعية لديها وفق نماذج تقييم الحالات في أثناء تطبيق العقوبات المجتمعية والمشار إليها أعلاه.
- بلغ عدد الأحكام القضائية والمتضمنة تطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي (١٢٤) حالة، وقد تم إنهاء تنفيذ (٥٥) حالة تم تنفيذها لبدائل الاصلاح المجتمعية بنجاح.
- إضافة سجل جديد على نظام تنفيذ المدعي العام (سجل تنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي) لتسجيل القضايا الخاصة ببدائل الصلاح المجتمعي من خلاله على برنامج ميزان وتم تفعيله.
- إعداد سجل ورقي والكتروني في مديرية العقوبات المجتمعية يتضمن جميع الحالات التي صدر فيها أحكام قضائية تتضمن تنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي.
- المشاركة والمساهمة في نشر الوعي لجميع فئات المجتمع من خلال موقع الوزارة والندوات واللقاءات حول تطبيق العقوبات المجتمعية.
- عقد عدة ورش مشتركة بين وزارة العدل والمجلس القضائي لمناقشة التحديات والعوائق التي تواجه إجراءات تطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي.

- إعداد الدليل الإرشـادي لبدائل الإصلاح المجتمعي من خلال اللجنة المشـكلة برئاسـة عطوفة الأمين العام وبالاشـتراك مع المجلس القضائي بهدف بيان المقصود بفكرة بدائل الإصلاح المجتمعي والاطلاع على كافة أدواته وآلياته وكيفية تطبيقها وفق الممارسات الفضلى وتم نشره إلكترونياً وتوزيعه إلى الفئات المستهدفة.
- عقد مؤتمر وطني حول تطبيق العقوبات المجتمعية في الأردن بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.
- إعـداد فيلـم وثائقـي لبيـان إيجابيات تطبيق بدائـل الإصلاح المجتمعي بالتعـاون مع مديرية الأمن العـام وتم عرضه في المؤتمر الخـاص بالعقوبات المجتمعية.
- عقـد عدة اجتماعات مشـتركة مع مديرية تكنولوجيا المعلومات والمجلس القضائـي ومديرية العقوبات المجتمعية لتحديد المتطلبـات اللازمة لتطبيق العقوبات البديلة والتعديلات على برنامج ميزان بهذا الخصوص.

المنازعات الصغيرة والمنازعات ذات المسار السريع

تبنت وزارة العدل مع الجهات المعنية مبادرة وطنية تساعد على وضع وإعداد إجراءات مختصرة سريعة ومبسطة ذات كلفة بسيطة لتسوية الدعاوى الحقوقية التي تقل قيمتها عن ثلاثة آلاف دينار.

الدعاوى ذات الصفة المستعجلة لدى محاكم الصلح وتقسم إلى نوعين:

١) **النزاعات الصغيرة:** وهي الدعاوى الحقوقية التي تقل قيمتها عن ألف دينار.

٢) **المسار السريع:** وهي الدعاوى التي تبلغ قيمتها ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وتتبع إجراءات مستعجلة ضمن جدول زمني محدد المدد لإنهاء النزاع.

تسجيل دعاوى المنازعات الصغيرة ومتابعتها: يجوز حضور صاحب العلاقة شخصياً)المدعي/ة والمدعى عليه(مصطحباً معه أوراقه الثبوتية (الهوية الشخصية للأردنين أو جواز السفر لغير الأردنيين (وما يؤيد دعواه للمدعي ومايؤيد جوابه ودفوعه للمدعى عليه) البينات الخطية والشخصية)، كما يجوز توكيل محام لهذه الغاية.

- أما دعاوى المسار السريع فإنه لا يجوز تسجيلها ولا متابعتها شخصياً، ويجب توكيل محام لتسجيل الدعوى ومتابعتها.
- إذا كانت الدعوى مقدرة لغايات الرسوم ب (٣٠٠٠) دينار أو أقل، أو كانت من الدعاوى التي لا يمكن تقديرها بمال فتعرض على القاضي المختص لتحديد مسارها في ما إذا كانت من الدعاوى الصغيرة أو ذات المسار السريع أو المسار العادي.

الإجراءات المطلوبة:

١) **الخطوة الأولى:** توجه إلى مكتب خدمة الجمهور ليقوموا بإرشادك إلى نافذة تسجيل دعاوى المنازعات الصغيرة والمسار السريع لدى قلم محكمة صلح الحقوق وبإمكانك قيدها الكترونياً.

٢) **الخطوة الثانية:** تقديم الأوراق المطلوبة إلى الموظف المختص والمتكونة من لائحة دعوى على ثلاث نسخ وإرفاق الوثائق الأخرى المطلوبة من بينات خطية وقائمة بأسماء الشهود والخبرة إذا كان موضوع الدعوى يتطلب ذلك.

٣) **الخطوة الثالثة:** توجه إلى قسم المحاسبة لدفع الرسوم المطلوبة واستيفاء الرسم المقرر، أو دفع الرسم إلكترونياً وبإمكانك التقدم بطلب لرئيس المحكمة لتأجيل الرسوم إن كنت فقير الحال مع تقديم ما يثبت ذلك.

٤) **الخطوة الرابعة:** سيقوم الموظف المعني بعرضها على القاضي المختص لاعتبارها مستعجلة وتحديد مسار الدعوى ثم يقوم بتسجيلها وإعطائك رقمًا للدعوى.

٥) **الخطوة الخامسة:** يقوم السجل بإصدار مذكرة تبليغ للمدعى عليه /عليهم.

٦) **الخطوة السادسة:** يجري تبليغ المدعي عليه /عليهم بوساطة البريد الأردني أو شركة أرامكس وهناك أسعار

مخفضــة لأجــور التبليــغ في هذا النوع مــن الدعاوى ما لم تــرَ المحكمة إجراء التبليغ مــن خلال المحضرين.

إجراءات قيد الدعوى والتبليغ

- يقيد الموظف المختص في القلم لائحة الدعوى في سجل الدعاوى فور إيداع اللائحة برقم متسلسل ويمكن تسجيل اللائحة الكترونيا.
- في الدعاوى ذات المسار السريع يصدر رئيس المحكمة قراره باعتبارها دعاوى مستعجلة وفق أحكام المادة (٦) من قانون محاكم الصلح.
- في الدعاوى والطلبات المقدرة لغايات الرسوم التي تقل عن (٣٠٠٠) دينار أو لا يمكن تقديرها بمال تعرض على القاضي المختص لتحديد مسارها فيما إذا كانت مستعجلة مسار سريع أو اعتيادي وله سلطة تقديرية في إصدار قراره.
- يحــدد موعــد جلســة المحاكمــة الأولى بعد ثلاثة ايام عمل في دعاوى المنازعات الصغيرة وأســبوع في الدعاوى ذات المســار السريع عدا يوم قيدها.
- يرســل قلم المحكمة فوراً وبعد تســجيل الدعوى في السجل، رسالة نصية بواسطة الهاتف المتنقل تتضمن الدعوة لحضور جلسة المحاكمة.
- ترســل أوراق التبليــغ بنفــس يوم قيدها إلى منــدوب الشركات المعتمــدة لتبليغها، مالم يتضح ان هنــاك مصلحة لتبليغها بوساطة المحضرين.
- يختم التبليغ بخاتم يشير إلى أن الدعوى مستعجلة لغايات إشعار شركة التبليغ بضرورة التبليغ بالسرعة الممكنة.
- في دعاوى المنازعات الصغرة ينبغي على كاتب المتابعة الاتصال بالمدعى عليه وحثه على الحضور والاتفاق معه على تحديد ساعة الحضور ومن ثم الاتصال بالمدعي لإبلاغه بموعد الجلسة.

➤ إجراءات التقاضي في المنازعات الصغيرة

المسار الأول (محاكمة اليوم الواحد)

- يدعى المدعى عليه لحضور جلسة المحاكمة ويطلب منه في مذكرة الدعوة تقديم جوابه شفاهاً أو كتابة في جلسة المحاكمة في اول جلســة تلي جلســة المحاكمة) المادة ٥/د/ ٢ قانون محاكم الصلح)عند حضور طرفي الدعوى يبذل قاضي الصلح الجهد في الصلح بين الخصوم.
- فــإذا تــم الصلــح يجــري إثبات ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلســة ويوقــع عليه منهما أو مــن وكلائهما، وإذا كان الطرفان قد كتبا ما اتفقا عليه يصادق عليه القاضي ويُلحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلســة ويثبت محتواه فيه ويكون بمثابــة الحكم الصادر عــن المحكمة ولا يقبل اي من طرق الطعن.

المسار الثاني (محاكمة الثلاث أيام)

- إذا تبين للقاضي ابتداءً ان النزاع يمكن تسـويته بالوسـاطة وهناك مسـاعي جادة للصلح فله بموافقة الخصوم ان يُحيل الدعوى إلى الوساطة.
- يجري الوسيط جلسات متتالية لإنهاء النزاع.
- في حال التوصل لتسوية النزاع يتم ابرام اتفاقية تسوية.
- يتم إعادة الدعوى لقاضي الموضوع للمصادقة على التسوية والحكم برد الرسوم وفقاً لأحكام قانون الوساطة.

المسار الثالث(محاكمة الأسبوع الواحد)

في الدعاوى التي لا تتطلب وسائل تحقيق موضوعية وتقتصر على بينات مقدمة في الدعوى :

- إذا لم يتوصل طرفي الدعوى إلى تسـوية أو الموافقة على الاحالة إلى الوسـاطة تعقد المحكمة جلسـات يومية يسمح القاضي للمدعى عليه في الجلسة الأولى تقديم جوابه على لائحة الدعوى ويجوز تدوينها شفاهة.
- في الجلسة الثانية يسمح للمدعي تقديم بيناته ثم ينتقل للمدعى عليه لتقديم بيناته الدفاعية فور ختم المدعي لبيناته.
- في الجلسـة الثالثة يجوز للمحكمة ان تسـمح للمدعي بتقديم بينات داحضة لازمة للرد على البينات الدفاعية للمدعى عليه بعد استكمال المدعى عليه تقديم بيناته الدفاعية.
- في الجلستين الرابعة والخامسة يتم تقديم المرافعات ويجوز أن تكون شفوية.
- في الجلسة السادسة يصدر القاضي الحكم بصيغة موجزة.

المسار الرابع (محاكمة الشهر الواحد)

في الدعاوى التي تتطلب وسائل تحقيق موضوعية كجمع البينات لدى الغير أو إجراء الخبرة أو سماع البينة الشخصية :

١- تعقد جلسات هذه المحاكمات يومياً بجلسات متتالية ولا يجوز تأجيل الدعوى لأكثر من ثلاثة أيام عمل.

- يعد الأطراف الحاضرون متفهمين لمواعيد الجلسات الواردة في الجدول الزمني إذا تطلب الأمر إعداد جدول.
- يجـوز إحضـار البينات الموجودة لـدى الغير وكذلك إجراء الخبرة في قضايا التأمـين أو أي قضايا أخرى ترى المحكمة أن إجراء الخبرة فيها قبل اسـتكمال البينات الأخرى قد يسـاعد على وصول الأطراف إلى تسوية ودية.
- تقدم المرافعات عى أن تكون شفوية غالباً ما لم تكون هناك نقاط قانونية مهمة تستدعي البحث.
- تؤجل الدعوى يوم عمل واحد للتدقيق وإصدار الحكم.

إجراءات التقاضي في المنازعات ذات المسار السريع

يتبع المسارين الأول والثاني المتبعين في المنازعات الصغيرة وإذا لم يتم إنهاء النزاع بالصلح أو الوساطة يتم اتباع المسار الثالث (محاكمة الشهر الواحد)للدعاوى التي لا تحتاج إلى وسائل تحقيق موضوعية كالشهود والخبرة و(محاكمة الثلاثة أشهر) للدعاوى التي تتطلب مثل تلك الوسائل.

1) يضع القاضي في الجلسة الأولى جدول زمني يتضمن مواعيد جميع الجلسات والإجراء الواجب اتخاذه في كل جلسة حتى إصدار القرار النهائي في الدعوى ويوقع وكلاء الخصوم عليه ثم يجري الكاتب إصدار التباليغ اللازمة للشهود والخبراء ويجوز للمحكمة لأي سبب تراه تعديل هذا الجدول أو حصره لمرحلة معينة من مراحل المحاكمة.

2) يعد الأطراف الحاضرون متفهمين لمواعيد الجلسات الواردة في الجدول الزمني.

3) تكون المدة بين كل جلسة وأخرى ثلاثة أيام بحد أقصى ما لم يتطلب الإجراء مدة أطول مع مراعاة مواعيد تبادل اللوائح والبينات.

4) خلال 7 أيام يقدم المدعى عليه لائحته الجوابية وبيناته.

5) خلال 7 أيام يقدم المدعي البينة الداحضة.

6) خلال 7 أيام يقدم المدعى عليه مذكرة بدفوعه واعتراضاته على البينات الداحضة.

7) ثم يحدد في الجدول جلسات حتى صدور الحكم النهائي.

دائرة إشهار الذمة المالية

تعد دائرة إشهار الذمة المالية من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد، ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لكل من يشغل منصباً عاماً رفيع المستوى، وحماية مؤسسات الدولة والمال العام في ذات الوقت، لأنه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة الأمر الذي يمكن شاغل المنصب وكذلك الدولة، من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع.

أنشئت الدائرة وبدأت ممارسة عملها بموجب قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤، إلا أن التطوير والتحديث اقتضى أن تصدر الدولة تشريعات جديدة لتطوير عمل الدائرة فأصدرت أولاً قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ الذي وسع دائرة المكلفين بإشهار الذمة المالية وشدد العقوبات على المكلفين المتخلفين عن إشهار ذمتهم المالية بعد تبليغهم قانونياً بضرورة القيام بذلك، وأصدرت ثانياً نظام عمل دائرة إشهار الذمة المالية رقم (١١١) لسنة ٢٠١٤.

وقد قامت الدائرة بما يأتي:

- إعداد التعديلات على قانون الكسب غير المشروع من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية برئاسة عطوفة رئيس الدائرة وبمشاركة الجهات ذات العلاقة التي تم إقرارها بموجب القانون المعدل رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٨.
- مخاطبة الجهات ذات العلاقة لتزويد الدائرة بأسماء الأشخاص المكلفين وفقاً لأحكام قانون الكسب غير المشروع التابعين لها وأي معلومات أخرى تتعلق بهم حيث بلغ عدد هذه الجهات قرابة (١٣٥) جهة.
- إعداد وتحديث قاعدة بيانات نظام إشهار الذمة المالية التي تتضمن أسماء المكلفين ووظائفهم وعناوينهم والمواعيد الواجب تقديم الإقرارات خلالها وتاريخ تقديمها.
- إعداد المخاطبات لجميع الجهات المشار إليها وتزويدهم بنماذج الإقرار وحسب عدد المكلفين المشمولين باحكام القانون.
- تسلم الإقرارات وأي بيانات وايضاحات متعلقة بها من المكلفين بتقديمها وفق المواعيد المحددة في القانون بعد وضعها في ظرف مغلق ومكتوم.
- الاحتفاظ بالإقرارات في الدائرة بالحالة التي قدمت بها وتثبيت ذلك في سجلات الدائرة وتسليم مقدم الإقرار إشعاراً بتسلمه.
- بلغ عدد التبليغات القضائية (١٧٣) تبليغاً قضائيّاً.
- بلغ عدد الأشخاص الذين أشهروا ذمتهم المالية (٣٥٤٤).
- بلغ عدد الاشخاص المطلوب منهم إشهار ذمتهم المالية (٣٦٢٧).
- إن عدداً من المكلفين بالإشهار لعام ٢٠١٩ ووفقاً للمدد القانونية يشهرون عام ٢٠٢٠.
- مخاطبة قرابة (١٣٩) جهة حكومية مشمولة بأحكام القانون في عام ٢٠١٩.

شؤون الخبرة

بناء على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون التي جاء فيها إيجاد جهة تتبع لوزارة العدل تتولى شؤون الخبرة لدى المحاكم النظامية إذ استحدثت مديرية شؤون الخبرة، والذي على أثره صدر نظام شؤون الخبرة رقم (٣٥) لعام ٢٠١٨ وصدرت تعليمات شؤون الخبرة لتنظيم عمل الخبراء ومنها تحديد أنواع الخبرة للمحاكم النظامية وإعداد سجل وجدول للخبراء لتسهيل عمل المحاكم النظامية وتعزيز مفهوم النزاهة والحيادية من خلال اعتماد خبراء مؤهلين وعكس تلك المعلومات إلكترونياً من خلال إنشاء نظام الكتروني خاص بالخبرة.

صدر نظام معدل رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٩ معدل لنظام الخبرة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٩ ويتمثل التعديل بنص المادة (٤/أ) من النظام والمتمثلة بإعطاء الصلاحية بموجب التعديل لمعالي وزير العدل باختيار أعضاء مجلس تنظيم شؤون الخبرة غير الدائمين.

وعليه تم تشكيل مجلس تنظيم شؤون الخبرة استناداً لأحكام المادة (٤/أ) من النظام أعلاه التي تنص على «يشكل في الوزارة مجلس يسمى مجلس تنظيم شؤون الخبرة « برئاسة معالي الوزير لمدة ثلاث سنوات وتم إعتماد النماذج التالية المنصوص عليها في نظام الخبرة وهي:

1) نموذج سجل شؤون الخبرة استناداً لأحكام المادة 3/أ
2) نموذج جدول شؤون الخبرة استناداً لأحكام المادة (3/ب)
3) نموذج اسم الخبير وتاريخ تعيينه...إلخ استناداً لأحكام المادة (3/ج)

وتم الانتهاء من إعداد نطاق العمل (آلية عمل مديرية شؤون الخبرة) على نظام ميزان ونطاق عمل كامل على البوابة الإلكترونية بحيث تضمن جميع التعديلات والتحديثات المطلوبة وتنظيم عمل المديرية بشكل الكتروني مؤتمت نموذج طلب تقديم خبره الكتروني.

إحصائية خدمات وزارة العدل خلال عام 2019

جدول رقم (٣) طلبات إعادة المحاكمة

الوارد	قرار معالي الوزير		قرار محكمة التمييز		قيد الدراسة
(١١٣) قبول (٣٩)	رفض(٦٩)		قبول (١٢)	رد (٢٧)	(٥)

جدول رقم (٤) طلبات العفو الخاص

الوارد	قرار معالي الوزير		قيد الدراسة
(١٧٠)	قبول (٠)	رفض(١٦٩)	(١)

جدول رقم (٥) طلبات النقض بأمر خطي

الوارد	قرار معالي الوزير		قرار محكمة التمييز		قيد الدراسة
(١٠٠٠)	قبول (٢٩٤)	رفض (٦٠٤)	قبول (١٢٢)	رد (١٧٢)	(١٠٢)

جدول رقم (٦) طلبات نقل السجناء

طلبات نقل السجناء	٤١

جدول رقم (٧) طلبات المساعدة القضائية

طلبات المساعدة القضائية	
الطلبات الصادرة	١٣٧
الطلبات الواردة	٨٦

جدول رقم (٨) تسليم طلبات المجرم الفار

طلبات المجرم الفار	
الطلبات الصادرة	١١٧
الطلبات الواردة	٦٣

جدول رقم (٩) عدد معاملات كاتب العدل في المحاكم

٢٠١٨												
كانون ثاني (١)	شباط (٢)	آذار(٣)	نيسان (٤)	أيار(٥)	حزيران (٦)	تموز (٧)	آب (٨)	أيلول (٩)	تشرين الأول(١٠)	شهر (١١) تشرين الثاني	كانون الأول (١٢)	المجموع
23544	37751	21795	21279	17511	14333	23839	21154	22552	28597	28270	21125	281750
٢٠١٩												
19932	37311	27827	22137	16248	17324	25910	21587	26732	27860	33286	22050	298204

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

الفصل الثالث

التحول الإلكتروني

استناداً إلى الخطة الحكومية للتحول الإلكتروني للوصول إلى حكومة لاورقية ٢٠٢٠ وإعداد خطة التحول الإلكتروني في «برنامج الحكومة الإلكترونية» الذي تتبناه الحكومة والوزارة والشركاء في قطاع العدالة، وفي اطار تحقيق خطة التحول الإلكتروني لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠)، قامت الوزارة باتخاذ عدد من الإجراءات لترجمة الأولوية المتعلقة باستكمال أتمتة العمليات والإجراءات في المحاكم وتحسين الخدمات المقدمة فيها، وذلك بالانتهاء من إطلاق (٢٠) خدمة الكترونية عام ٢٠١٨، وإطلاق (٢٠) خدمة الكترونية جديدة خلال عام ٢٠١٩ لتصل إلى (٦٠) خدمة في نهاية عام ٢٠٢٠.

واستكمالاً لأتمتة العمليات في المحاكم وتحسين الخدمات من خلال زيادة عدد الخدمات الإلكترونية تم تطوير (٣٣) خدمة الكترونية مع نهاية العام ٢٠١٩ إضافة إلى:

- تجهيز أدلة إرشادية وبوسترات خاصة للخدمات الإلكترونية.
- إضافة (٤) خدمات جديدة على تطبيق الهاتف المحمول حتى نهاية ٢٠١٩
- تبليغ المحامي الكترونيا عن طريق البريد الإلكتروني SMS من خلال نظام ميزان.
- الانضمام إلى مشروع الربط البيني.
- تحديث متصفح الخدمات الإلكترونية بما يتعلق بنظام الأرشفة حيث تم إضافة التحسينات بناء على طلب المحامين بعرض الأوراق المؤرشفة على عرض المتصفح وإضافة نسختين على تصنيف الأوراق المؤرشفة.
- إطلاق خدمات الكترونية جديدة :

الخدمة	وصف الخدمة
خدمة تسجيل الطلبات التنفيذية	تسجل الطلبات التنفيذية الكترونياً بحيث يصبح للطلب رقم في المحكمة تدفع رسومه الكترونياً وتصبح جاهزة لغايات تسجيل دعوى تنفيذية (موجه للمحامين، البنوك).
خدمة تسجيل الدعاوى التنفيذية	تسجيل الدعاوى التنفيذية الكترونياً، ومتابعتها، ومتابعة تباليغها والطلبات الاجرائية عليها واستعراض مرفقاتها من تباليغ ووصولات والاعلانات القضائية (موجه للمحامين، البنوك)
خدمة تسجيل الطلبات الاجرائية	استعراض الطلبات الاجرائية في القضايا التنفيذية وتسجيل الطلبات الاجرائية الكترونياً على الدعوى دون الحاجة للمراجعة المحكمة (موجه للمحامين، البنوك).
خدمة تسجيل طلبات تأجيل الرسوم	خدمة الإلكترونية تتيح تسجيل طلبات تأجيل الرسوم في المحاكم ومتابعتها ومتابعة ملف الطلب ومواعيد الجلسات المرتبطة فيه، ودفع رسوم الطلب الكترونيا

تقديم استدعاء كف الطلب	خدمة الإلكترونية تتيح تقديم استدعاء كف الطلب في القضايا بشكل الإلكتروني ومتابعة حالة الطلب في حال الموافقة أو الرفض.
تسجيل الدعاوى الحقوقية	تسجيل الدعاوى الحقوقية ودفع رسومها الكترونياً ومتابعتها واستعراض محاضرها والتباليغ القضائية، وقرارات الأحكام، والدعاوى المرتبطة بها (موجه للمحامين).
تسجيل طلبات تأجيل الرسوم	تسجيل طلب تأجيل الرسوم في المحاكم، ودفع رسوم الطلب الكترونياً ومتابعة حالة الطلب دون الحاجة لمراجعة المحكمة (موجه للمحامين).
كف الطلب	تقديم استدعاء كف الطلب في القضايا الجزائية في جميع أنواع المحاكم دون الحاجة لمراجعة المحكمة، ومتابعة قرار القاضي في حال الموافقة أو الرفض (موجه للمحامين)
تسجيل الدعاوى في المحكمة الإدارية	تسجيل الدعاوى في المحكمة الإدارية ودفع رسومها الكترونيا ومتابعتها واستعراض محاضرها والتباليغ القضائية، وقرارات الأحكام، والدعاوى المرتبطة بها (موجه للمحامين).
تسجيل الطلبات في المحكمة الإدارية	تسجيل الطلبات في المحكمة الإدارية ودفع رسومها ومتابعتها ومتابعة تباليغها (موجه للمحامين).
الكفالات العدلية	تقديم معاملة الكفالة العدلية الكترونياً ودفع رسومها ومتابعة كافة الكفالات العدلية المنظمة والمتعلقة بمتلقي الخدمة (موجه للمحامين).
تقديم طلب اخلاء سبيل بالكفالة	تقديم استدعاء طلبات اخلاء السبيل بالكفالة بجميع أنواع المحاكم الجزائية ودفع الرسوم الكترونياً ومتابعة قرار القاضي بالموافقة أو الرفض (موجه للمحامين)
تقديم طلب الترسيم لغايات تنفيذ الأحكام	تقديم طلب الترسيم لغايات تنفيذ الأحكام الكترونياً، بحيث يمكن لمتلقي الخدمة تقديم الطلب ودفع قيمة الترسيم للدعاوى الكترونياً لتصبح جاهزة لتسجيل القضية التنفيذية (موجه للمحامين).
دفع أمانات الدعاوى التنفيذية	دفع اقساط - أمانات الدعوى التنفيذية من خلال استعراض الدعاوى المستحق الدفع بها واختيارها ودفع القسط المستحق بشكل الكتروني (موجه للمحامين و الأفراد).
استبدال الحبس بالغرامة	تقديم طلبات استبدال الحبس بالغرامة بشكل الكتروني، بحيث يقوم متلقي الخدمة بدفع غرامة الاستبدال ورسومه الكترونياً بعد موافقة المحكمة على قرار الاستبدال (محامين).
تجديد دعوى مدنية:	تجديد الدعاوى المدنية وتسجيلها، ودفع رسوم تجديدها بشكل الكتروني ومتابعتها واستعراض محاضرها والتباليغ القضائية، وقرارات الأحكام، والدعاوى المرتبطة بها(موجه للمحامين).

تسجيل الاعتراض	تسجيل الاعتراض على الدعاوى بشتى أنواعها ودفع رسومها بشكل الكتروني ومتابعتها واستعراض محاضرها والتباليغ القضائية، وقرارات الأحكام، والدعاوى المرتبطة بها (موجه للمحامين).
تصديق ملف الدعوى	تقديم طلب تصديق ملفات الدعاوى بجميع أنواعها ودفع قيمة رسم التصديق الكترونياً (موجه للمحامين).
تسجيل قضايا رد الاعتبار	تسجيل قضايا رد الاعتبار ودفع رسومها بشكل الكتروني، ومتابعة حالتها (موجه للمحامين).
خدمة طلبات الخبرة	يقوم متلقي الخدمة بتقديم طلب اعتماده كخبير في المحاكم النظامية، إذ يقوم متلقي الخدمة بتقديم جميع أوراقه الثبوتية من شهادات علمية ومهنية وتحميلها الكترونياً، ومتابعة حالة هذه الطلبات في حال قبولها من مجلس الخبرة، مما يرسخ مبدأ الشفافية والمساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين (موجه للمحامين و الأفراد).
خدمات الاستعلام: (موجه للأفراد)	• خدمة الاستعلام عن الدعاوى: يستطيع المواطن بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض جميع الدعاوى التي يكون طرفاً فيها (موجه للأفراد). • خدمة الاستعلام عن معاملات كاتب العدل: يستطيع المواطن بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض الكفالات العدلية والوكالات المرتبطة برقمه الوطني (موجه للأفراد) • خدمة الاستعلام عن الطلبات: يستطيع المواطن بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض جميع الطلبات المرتبطة وغير المرتبطة بالدعاوى التي يكون طرفاً فيها (موجه للأفراد) • خدمة الاستعلام عن مواعيد الجلسات القضائية: يستطيع المواطن بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض جميع مواعيد جلسات الدعاوى التي يكون طرفاً فيها (موجه للأفراد)

خدمات الاستعلام: (موجه للمحامين).	• خدمة الاستعلام عن الدعاوى: يستطيع المحامي بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض جميع الدعاوى التي يكون وكيلا بها (موجه للمحامين). • خدمة الاستعلام عن معاملات كاتب العدل: يستطيع المحامي بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض الكفالات العدلية والوكالات المتعلقة بالمحامي شخصياً (موجه للمحامين). • خدمة الاستعلام عن الطلبات: يستطيع المحامي بعد الدخول إلى الحساب الخاص به استعراض جميع الطلبات المرتبطة وغير المرتبطة بالدعاوى التي يكون وكيلاً (موجه للمحامين).
إصدار شهادة عدم المحكومية	خدمة إصدار شهادة عدم المحكومية: يستطيع المواطن الحصول على شهادة عدم المحكومية بشكل الكتروني دون مراجعة المحكمة (موجه للأفراد)
التباليغ القضائية الصادرة في الدعوى	يستطيع المواطن من خلال هذه الخدمة معرفة التباليغ الصادرة على مستوى الدعاوى التي يكون طرفاً بها بعد الدخول إلى حسابه (موجه للأفراد).
استعراض مرفقات الدعاوى الحقوقية والتنفيذية وطباعتها	يستطيع المحامي من خلال هذه الخدمة استعراض جميع مرفقات الدعاوى الحقوقية والتنفيذية التي يكون وكيلا بها (موجه للمحامين).
تسجيل المخالفات الواردة من المؤسسات الحكومية ودفعها :	تساعد متلقي الخدمة على معرفة المخالفات الجزائية المسجلة بحقه ومتابعتها في المحاكم ودفعها بشكل الكتروني دون الحاجة لمراجعة المحكمة، كما تساعد المؤسسات الرسمية بتسجيل المخالفات وتحويلها مع مرفقاتها بشكل الكتروني إلى المحكمة دون إرسال مندوبين من المؤسسات إلى المحاكم (المحامي، المؤسسات الرسمية).
الاستعلام عن المبالغ المحولة للبنوك في القضايا التنفيذية	تتيح معرفة جميع المبالغ التي حولت إلى البنوك والتي تكون جاهزة للقبض عن طريق خدمة استلام المبالغ الإلكترونية (IBAN) دون مراجعة المحكمة (المحامي).
خدمة تقديم اللوائح	تتيح تقديم اللوائح على الدعاوى دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة حيث يتم إرسال اللائحة الكترونيا من قبل المحامي إلى المحكمة، ومن ثم يقوم الموظف المعني بطباعة اللائحة وختمها وإجراء اللازم عليها، وبعد ذلك يتم إرسال رسالة نصية لبيان قبول اللائحة (المحامين).
تقديم الاستدعاءات	تمكن المحامين الموكلين لاطراف الدعوى بتقديم طلب الاستدعاءات على الدعاوى دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة حيث يتم إرسال الاستدعاء الإلكترونيا من قبل المحامي إلى المحكمة، ومن ثم يقوم الموظف المعني بطباعة الاستدعاء وتقديمه إلى القاضي لغايات إجراء اللازم، وبعد ذلك وبناء على قرار القاضي يتم عمل مسح ضوئي لقرار القاضي أو الكتاب الذي سيتم تصديره من المحكمة إلى المحامي (المحامين).

الاستعلام عن التباليغ بالنشر	هـي خدمـة تتيح للأفـراد معرفـة التباليـغ الصـادرة بحقهم بالنـشر بالصحف الرسـمية من خلال البحث عن طريق الاسـم أو المحكمة أو اسـم المطلوب تنفيذه (الأفراد).
تسجيل الطلبات الحقوقية	تسـجيل الطلبـات الحقوقيـة بنوعيهـا (الطلبـات المسـتقلة، الطلبـات المرتبطـة بالدعاوى) ودفع رسـومها ومتابعة جلسـتها واسـتعراض مرفقاتها (المحامين).
تسجيل انذار عدلي	تقديم طلب إنذار عدلي ودفع رسومه الكترونيا وإرفاق الوثائق المطلوبة (المحامين والأفراد).
استخراج صورة مصدقة عن وثيقة الكاتب العدل	إمكانية طلب الحصول على نسـخة مصدقة من معاملة الكاتب العدل والتي يكون قد نظمها مسبقاً ودفع رسومها بشكل الكتروني (المحامين والأفراد).
تسجيل الاستئناف	تسـجيل الاسـتئناف على الدعـاوى ودفع رسـومها ومتابعة الجلسـات والتباليغ الصـادرة في القضية الاسـتئنافية (المحامين)
تسجيل اذن تمييز	تسـجيل إذن التمييـز عـلى الدعاوى ودفع رسـومها ومتابعتها بشـكل إلكتروني (المحامين)
احجز دورك	خدمة متوفرة على تطبيق الهاتف الخاص بوزارة العدل moj، تتيح هذه الخدمة لمسـتخدمي التطبيـق حجز دور مسـبق للمراجعة في دائرة تنفيـذ عمان، إذ تمكن المسـتخدم من اختيار القسـم الذي ستتم المراجعة به ويقوم بتحديد اليوم وساعة المراجعة مسـبقا، وعند وصوله إلى دائرة تنفيذ عمان يقوم بمسـح الكود الخاص مـن خلال التطبيق لتأكيد الحجز (الأفراد والمحامين)

services.moj.gov.jo

موقع الخدمات الالكترونية لوزارة العدل

تطبيق وزارة العدل للهواتف الذكية

يوفر تطبيق وزارة العدل على الهواتف الذكية منصة متكاملة تجمع عددا من الخدمات التي تقدمها الوزارة للمتعاملين منذ إطلاق التطبيق في عام ٢٠١٥ على نظام IOS و اندرويد.

ويلاقي التطبيق اقبالا لسهولة استخدامه من المستفيدين من الخدمات الإلكترونية للوزارة التي جاءت بهدف توفير الوقت والجهد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتكافؤ الفرص، وتحسين الأداء ونوعية الخدمة.

تشتمل الخدمات التي يضمها التطبيق على ثلاثة أقسام رئيسة يأتي في مقدمتها إصدار شهادة عدم محكومية ويضم القسم الثاني خدمات المحاكم ومنها خدمات الاستعلام عن الدعاوى القضائية المنظورة والاستعلام عن دفعات الإيجار في المحاكم والاستعلام عن الكفالات والوكالات المنظمة لدى الكاتب العدل وخدمة الدفع الإلكتروني وخدمة التباليغ الصادرة عن المحاكم وخدمة احجز دورك

ويشتمل القسم الثالث على خدمة المزادات الإلكتروني والتي تمكن مستخدميها من تسجيل الدخول والاطلاع على جميع معلومات المزادات العلنية وتفاصيلها في دوائر التنفيذ لدى المحاكم النظامية والاشتراك فيها الكترونياً. وتسعى الوزارة لتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية على هذا التطبيق في المستقبل.

شهادة عدم المحكومية

خدمات المحاكم

المزادات الإلكترونية

Available on the iPhone App Store moj.jo/iosapp01

moj.jo/android0 ANDROID APP ON Google play

المحاكمة عن بعد

يعد مشروع المحاكمة عن بعد من أبرز المشاريع التي أطلقتها وزارة العدل خلال عام ٢٠١٩ الذي تنفذه الوزارة بالشراكة مع المجلس القضائي ومديرية الأمن العام بعد التعديلات التشريعية التي أدخلت على قانون أصول المحاكمات الجزائية عام ٢٠١٨ والتي اجازت استخدام التقنيات الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة دون المساس بحق المناقشة، وبما في ذلك محاكمة النزيل عن بعد من مركز الإصلاح والتأهيل المودع فيه، وتتم عن طريق توفير وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والربط الإلكتروني بحيث يتم محاكمة المتهم في جلسات علنية وهو في مراكز الإصلاح والتأهيل، من خلال الربط الإلكتروني بين المحاكم ومركز الإصلاح والتأهيل المحاكمة النزلاء عن بعد من دون أن يتم توديعهم إلى المحاكم المختصة، اختصارا للوقت والجهد وتوفيرا للنفقات وحماية لأمن المجتمع والتخفيف من حركة انتقال النزلاء من السجون وفق أعلى درجات الأمن من خلال التنسيق مع جميع الاطراف المعنية لضرورة ضمان شبكة إنترنت سريعة وتوفير حماية للبيانات والوثائق التي يتم تداولها عبر المحاكمات.

الخطة التنفيذية للمشروع:

يتضمن المشروع الذي يجري على ثلاث مراحل تغطية جميع محاكم البداية في المملكة وربطها مع مراكز الإصلاح والتأهيل.

ما تم إنجازه:

تم خلال عام ٢٠١٩ تجهيز أربع محاكم وأربعة مراكز إصلاح وتأهيل، ويبين الجدول (١) الخطة التنفيذية للمشروع للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١:

جدول رقم (١٠) يبين الخطة التنفيذية للمشروع للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١

العام	عدد المحاكم	عدد مراكز الإصلاح والتأهيل
٢٠١٩	٤	٤
٢٠٢٠	٦	٧
٢٠٢١	٨	٧

عدد جلسات المحاكمة :

جدول رقم (١١) يبين عدد جلسات المحاكمة التي عقدت في عام ٢٠١٩

عدد جلسات المحاكمة عن بعد
١٢٥٠

المزادات الإلكترونية

تمكن هذه الخدمة مستخدميها من إجراء المزادات على المركبات والعقارات والأموال المنقولة في دوائر التنفيذ لدى جميع المحاكم والاشتراك فيها الكترونياً وتم إطلاقها بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣، وتهدف إلى تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة لجميع أطراف التقاضي سواء أكان مديناً أو دائناً، من خلال الوصول إلى أكبر عدد من المزاودين وتحصيل الثمن الأعلى للملكيات المعروضة للبيع عن طريق المزاد العلني في دوائر التنفيذ، بما يحفظ حقوق المدينين والدائنين، وتسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد على المزاودين، وتخفيف أعداد المراجعين على دوائر التنفيذ بحيث تمكن الخدمة الاطلاع على المزادات ومواعيدها وتفاصيل المركبات والاشتراك في المزاد ودفع تأمين المزاد الكترونياً.

جدول رقم (١٢) يبين عدد المزادات الإلكترونية خلال عام ٢٠١٩

عدد المزادات الإلكترونية
٤٣٠

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

الفصل الرابع

المشاركات الخارجية

- المشـاركة في الزيـارة الميدانيـة لفريق التقييـم لإجراء عملية التقييم والفحص العملي لنظام غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب في مملكـة البحرين خلال الفترة مـن (١٢و٢٠١٩/٢/١٣).
- مشـاركة معـالي وزيـر العدل ضمن وفد رسـمي في أعمال الاجتماع المشـترك لـوزراء العدل والداخلية العـرب، تونس (٢/٢٧ -٢٠١٩/٣/٥).
- تنظيم وإعداد زيارة وفد قضائي من كلية الشريعة في الجامعة العالمية الإسلامية الباكستانية لوزارة العدل في (٢٠١٩/٤/١٥).
- المشـاركة في التقييـم الثانـي للمملكـة في مجال مكافحة غسـل الاموال وتمويل الإرهـاب في إطار وحدة غسـل الأموال في البنك المركـزي المنعقدة بتاريـخ (٢٠-٢٠١٩/٤/٢٢).
- مشـاركة لجنـة نقل المحكومين في الاجتماع الثالث للجنة الأردنية المصريـة لنقل المحكومين التي عقدت في القاهرة يومي (١٠و ٢٠١٩/٦/١١).
- مشـاركة عطوفـة الأمـين العام/رئيـس اللجنة الدائمـة للاتفاقيات الدوليـة في الجولـة الأولى للمباحثات حول اتفاقية تسـليم المجرمـين بـين الأردن واسـبانيا خلال الفـترة (١٧-٢٠١٩/٦/١٩) ضمن وفد رسـمي.
- الإعـداد والتنسـيق لعقـد الجولة الأولى للمباحثات حـول مذكرة تفاهم مع جمهورية العراق في مجال نقل الاشـخاص المحكوم عليهم بعقوبات سـالبة للحرية في مقر الـوزارة خلال الفترة (١٥-٢٠١٩/٧/١٧).
- مشـاركة عطوفـة الأمين العام/رئيس اللجنة الدائمـة للاتفاقيات الدولية في الجولة الثانية للمباحثات حول مشـاريع اتفاقيات (نقل المحكومين) و(المسـاعدة القانونية المتبادلة في المسـائل الجزائية) بين الأردن ورومانيا خلال الفترة (٢٦-٢٠١٩/٨/٢٨) ضمن وفد رسـمي من المجلس القضائي الأردني.
- المشـاركة في الاجتمـاع المبـاشر الثانـي مع فريـق التقييم التقييـم المتبادل الثانـي للمملكة الأردنيـة الهاشـمية/البنك المركزي تاريـخ(١٠-٢٠١٩/٩/١٢)، بصفـة ضابـط ارتبـاط التقييم الثانـي للمملكة الأردنية الهاشـمية.
- مشاركة معالي وزير العدل في الدورة (٣٥) لمجلس وزراء العدل العرب، التي عقدت في القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١.
- المشاركة في الاجتماع العام الثلاثين لمجموعة العمل المالي، مصر(٢٣-٢٠١٩/١١/٢٨).
- المشـاركة في إعـداد التقريـر الوطني المتعلـق بالإجراءات المتخذة من المملكـة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمـن الخاصة بالعقوبات المفروضة على كوريا الشمالية والسودان حيث يتضمن القرار قائمة بأسماء الأشخاص الذين تم تجميد أصولهم وحظر سفرهم وكذلك يتم متابعة القرارات من مديرية التعاون الدولي مع مديرية تكنولوجيا المعلومات للتأكد بأنه لا يوجد هنالك أي معلومات أو قضايـا حـول المذكوريـن المرفقين بقرار مجلس الأمن وفي حال تـم ورود أي معلومات حول ما جاء بكتاب وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يتم مخاطبة عطوفة النائب العام/عمان لتنفيذ قرار مجلس الأمن وحسب الأصول.
- مشاركة معالي وزير العدل لحضور فعاليات مؤتمر مراكش الدولي للعدالة، في المغرب يومي (٢١و٢٠١٩/١٠/٢٢).

- مشاركة معالي وزير العدل للمشاركة في اجتماع وزراء العدل العرب في القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١.
- زيارة معالي وزير العدل لأوكرانيا لتوقيع (٣) اتفاقيات تعاون قضائي وذلك خلال الفترة (٢٦-٢٨/١١/٢٠١٩).
- زيارة رسمية لمعالي وزير العدل العراقي لتوقيع مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين خلال هذا العام وذلك خلال الفترة (٣-٥/١٢/٢٠١٩).

المؤتمرات وورش العمل

- رعاية وزير العدل لفعاليات مؤتمر يوم التحكيم الأردني.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- افتتاح أعمال المؤتمر الوطني لبدائل الإصلاح المجتمعي في الأردن.
- ورشة تدريبية لموظفي الوزارة بهدف التسهيل على الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع "ضمان قطاع قضائي صديق للطفل".
- تنفيذ ورشة عمل للخبراء للتدرب على المزاد الإلكتروني.
- ورشة عمل حول المنازعات الصغيرة والمنازعات ذات المسار السريع.
- ورشة عمل حول دور القضاء في الدعوى التحكيمية.
- ورشة التحكيم الدولي.
- إطلاق قانون الملكيّة العقاريّة الجديد برعاية دولة رئيس الوزراء.
- افتتاح أعمال ندوة حول " الملكية الفكرية".
- مؤتمر العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ورشة عمل حول مبادىء الامم المتحدة وتوجيهاتها وسبل الحصول على المساعدة القانونية.
- لقاء حواري حول الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- إطلاق خدمة "المزادات الإلكترونياً".
- افتتاح أعمال ورشة عمل حول " دور القضاة والمحامين في تحقيق العدالة البيئية وسيادة القانون".
- ورشة عمل بعنوان " مستجدات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة بعد مرور سبعين عاماً على اتفاقيات جنيف".
- إلقاء محاضرة في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية بعنوان " نظرة لمستقبل المهن القانونية في الأردن "
- افتتاح أعمال المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الحقوق في جامعة جرش.
- إطلاق إجراءات المنازعات الصغيرة والمنازعات ذات المسار السريع.

المسؤولية المجتمعية

انطلاقاً من مهام وزارة العدل وواجباتها ودورها نحو المجتمع والمشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، إضافة إلى توجيهات معالي وزير العدل بتفعيل المسؤولية المجتمعية والأنشطة الاجتماعية بوزارة العدل بحيث تعمل على زيادة التواصل ما بين موظفي الوزارة وخلق بيئة وظيفية تنعكس على آلية العمل وتعزيز أواصر التعاون ما بين موظفي الوزارة والمجتمع المحلي، حيث مجالات الخدمة الاجتماعية هي السمة الفعالة للوزارة فقد تبنت المفاهيم والمواثيق العالمية لتقديم الخدمة المجتمعية سواء للمواطنين أو اتجاه البيئة، فقد عملت وزارة العدل للنهوض بهذه المسؤولية من خلال اللجان غير الرسمية:

اللجنة الرياضية

عُقدت بطولة الوزارات الكروية بتنظيم من وزارة العدل وحصلت على المركز الأول وشارك فيها (وزارة العدل، وزارة السياحة، وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة الشباب).

اللجنة الاجتماعية

نظمت الوزراة حملة التبرع بالدم بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان وذلك لصالح مرضى المركز وشهدت الحملة إقبالاً ملحوظاً من موظفي الوزارة، الذين أقبلوا على التبرع ترسيخاً لهذه الأهداف الإنسانية والاجتماعية النبيلة.

اللجنة الثقافية

تبني مبادرة فتبينوا لمحاربة الإشـاعة والأخبار المفبركة وعقد دورات توعوية بالتعاون مع مديرية الأمن العام بواقع (١٢) دورة في الأقاليم الثلاثة حضرها ما يزيد على (١٠٠٠) موظف.

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2019

الفصل الخامس

الملاحق والصور

جدول رقم (١٣) النشرة الشهرية لعام ٢٠١٨

القسم	الإنجازات	كانون ثاني (١)	شباط (٢)	آذار(٣)	نيسان (٤)	أيار (٥)	حزيران (٦)	تموز (٧)	آب (٨)	أيلول (٩)	تشرين الأول (١٠)	شهر (١١) تشرين الثاني	كانون الأول (١٢)	المجموع
التحول الإلكتروني	عدد شهادات عدم المحكومية	31214	30161	29729	28334	25030	22854	41884	40170	42101	40217	30245	26800	388739
	عدد الطلبات الاجرائيه (عدد الطلبات)	844	1709	5885	7783	6925	4921	8313	5774	8545	10925	10165	9033	80822
	طلبات التنفيذ	742	694	3221	2929	2380	1931	3000	1643	2411	2307	3007	2126	26391
	عدد الدعاوى المسجلة الكترونياً(الدعاوى الحقوقيه)	32	12	149	92	131	60	32	38	40	87	24	23	720
	عدد الدعاوى المسجلة الكترونياً(الدعاوى التنفيذ)	158	311	785	1541	1253	767	1286	1028	1337	1720	1735	1358	13279
	عددالدخول على الموقع الإلكتروني لاستعلام	عدد زوار الموقع الإلكتروني من2018/12/31 ولغايه الان2018/1/8 هو 35294												
خدمة انظمة المحاكم(ميزان)	عدد التبالبغ القضائية من خلال الشركات	18333	17811	17113	18658	17563	12738	18998	12508	18306	21896	20584	17437	211945
	عدد التبالبغ القضايا من خلال المحضرين	149930	133830	131536	137151	125270	103069	115421	74618	123564	140294	117113	110317	1462113
	عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة (صلح)	25338	23906	24227	25983	24873	19021	26157	20182	23971	26687	22964	21723	285032
	عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة(بداية)	7725	5068	5186	4992	4260	3513	3984	2929	3003	4221	3949	3860	52690
	عدد جلسات المحاكمة في كل المحاكم	307596	274608	284494	293850	274043	221082	167467	83534	309527	333055	291269	295272	3135797
	عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة (مدعى عام)	6701	6380	6987	6986	6589	5913	7788	6884	7627	7579	6832	6831	83097
	عدد المذكرات المتبادلة مع مديرية الأمن العام	86899	85233	86440	88734	78534	66705	83301	62999	101175	109756	99446	98995	1048217
عدد الدفعات (اي فواتيركم)	عدد المعاملات	57	94	100	155	118	97	123	144	156	182	199	182	1607
	مجموع الدفعات	8306.145	19056.67	15015.55	29634.41	21586.76	22420.65	14290.81	14658.19	15860.61	20241.9	21547.37	24557.5	227176.57

محاسبة	عدد المواطنين الذين دفعوا من خلال مكتب محاسبة (المطار)	63	67	72	90	74	102	119	102	84	77	83	81	1014
	عدد المواطنين الذين دفعوا من خلال مكتب إدارة التنفيذ القضائي (طبربور)	595	592	843	730	588	781	870	552	588	902	817	827	8685
	عدد الطلبات الاجرائية في دوائر التنفيذ المدني	49428	46577	48241	53252	44730	36828	52545	36057	49486	62154	58654	49133	587085
الأرشفة	عدد الأوراق التي تم أرشفتها خلال الشهر	2565627	2428997	1948385	1837287	1707851	1278729	1543738	1163768	1354832	1505066	1691493	3304519	22330292
شؤون الخبرة	عدد الأوراق التي تم ارشفتها (قسم شؤون الخبرة)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	156	235	20	411
مديريه كاتب العدل	عدد معاملات كاتب العدل في كل المحاكم	23544	37751	21795	21279	17511	21154	23839	14333	22552	28597	28270	21125	281750
المساعدة القانونية	عدد طلبات المساعدة القانونية	16	14	55	23	19	2	9	17	16	21	30	57	279
مديرية حقوق الإنسان	عدد زيارات السجون	0	0	0	0	0	7	0	1	5	5	2	1	21
الرقابة الداخلية	عدد الزيارات التفتيشية للرقابة الداخلية	39	38	32	34	42	20	37	22	25	34	27	31	381
	عدد حركات الاستعلام على السجل العدلي	278	637	762	710	525	391	525	446	540	760	3165	4880	13619
العقوبه المجتمعية	عدد الحالات التي تم تطبيق العقوبات المجتمعية عليها	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	عدد قرارات الأحكام القضائية القاضية بحكم العقوبات المجتمعية	0	0	0	0	0	0	0	0	2	5	0	0	7

جدول رقم (١٤) أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة خلال عام ٢٠١٩

أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة	شهر(١)	شهر(٢)	شهر(٣)	شهر(٤)	شهر(٥)	شهر(٦)	شهر(٧)	شهر(٨)	شهر(٩)	شهر(١٠)	شهر(١١)	شهر(١٢)	المجموع
الوارد	11793	9354	10196	10896	10033	7222	9743	6784	10777	12301	10595	10185	119879
عدد القضايا المدنية المحالة إلى الوساطة	31	34	37	42	24	14	34	22	32	23	18	14	325
تسوية	21	28	29	29	21	10	26	15	16	9	12	9	225
عدم تسوية	10	6	8	14	1	2	3	3	4	3	0	0	54

جدول رقم (١٥) جدول أعمال الوساطة للعام ٢٠١٨

الأشهر	شهر(١)	شهر(٢)	شهر(٣)	شهر(٤)	شهر(٥)	شهر(٦)	شهر(٧)	شهر(٨)	شهر(٩)	شهر(١٠)	شهر(١١)	شهر(١٢)	المجموع
الوارد	57	36	50	55	44	15	25	10	30	39	28	51	440
الفصل	50	53	54	62	55	25	23	11	41	37	28	42	481
مدورسابق	86	93	76	72	65	54	44	46	45	34	36	36	86
تسوية	42	40	46	43	37	17	16	11	26	18	23	31	350
عدم تسوية	8	13	8	19	18	8	7	0	15	19	5	11	131
مدور حالي	93	76	72	65	54	44	46	45	34	36	36	45	45

جدول رقم (١٦) النشره الشهرية لعام ٢٠١٩

الرقم	القسم	الإنجازات	كانون ثاني (١)	شباط (٢)	آذار(٣)	نيسان (٤)	أيار (٥)	حزيران (٦)	تموز (٧)	آب (٨)	أيلول (٩)	تشرين الأول(١٠)	شهر (١١) تشرين الثاني	كانون الأول (١٢)	
1	التحول الإلكتروني	شهاده عدم المحكوميه بالانجليزي	2237	2204	2287	2194	2083	2348	3176	2814	3086	2813	2256	2290	29788
2		شهاده عدم المحكوميه بالعربي	27308	26284	24917	26447	20834	26194	35238	33285	39406	34321	28274	28931	351439
3		عدد الطلبات الاجرائية (عدد الطلبات)	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	...	.....	.....	.....	.....	.....
4		طلبات التنفيذ	5814	5563	6156	6455	5395	5362	6940	5118	7259	7370	6965	6601	74998
5		دعاوى التنفيذ	1418	1960	2199	2260	1861	1537	3014	1982	3125	3020	2886	2641	27903
6		عدد الدعاوى المسجلة الكترونياً(الدعاوى الحقوقية)	15	37	30	59	29	362	54	31	218	158	67	207	1267
7		عددالدخول على الموقع الإلكتروني لاستعلام	عدد زوار الموقع الإلكتروني من 2019/12/1 ولغايه2020/1/5 هو 910532												
8	خدمة انظمة المحاكم (ميزان)	عدد التباليغ القضائية من خلال الشركات	19391	20045	21599	22895	19120	17003	23122	13307	24808	26913	23616	19853	251672
9		عدد التباليغ القضايا من خلال المحضرين	115686	94891	99380	105984	88987	83620	94259	57419	109893	114238	97770	94061	1156188
10		عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة (صلح)	21602	21435	21173	23002	19665	19540	25660	19189	26415	26311	23265	22760	270017
11		عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة(بداية)	4483	3550	3268	3408	2880	2604	2796	1462	2950	2933	2920	2921	36175
12		عدد جلسات المحاكمة في كل المحاكم	274922	238129	223423	235717	202775	181451	136812	57417	263117	274575	241075	259156	2588569
13		عدد القضايا التي تم تسجلها شهرياً في المحكمة (مدعي عام)	6497	6495	7243	7413	6617	7471	8930	7787	8990	9353	8447	8330	93573
14		عدد المذكرات المتبادلة مع مديرية الأمن العام	92267	125313	88328	94356	70698	73084	86105	60966	99672	106981	93085	96236	1087091
		عدد المزادات الإلكترونية												430	
15	عدد الدفعات (اي فواتيركم)	عدد المعاملات	173	220	270	347	309	364	411	397	482	595	624	747	4939
16		مجموع الدفعات	41771.32	24515.56	33489.09	41451.53	44182.35	56445.06	52355.69	48450.41	57981.65	84826.759	74731.58	89413.33	649614.32

مركز الاتصال الوطني 6 962+ [5008080] @MOJ_Jor @mojgovjo moj.gov.jo

17	محاسبة	عدد المواطنين الذين دفعوا من خلال مكتب محاسبة (المطار)	55	89	89	77	75	97	126	97	116	70	100	75	1066
18		عدد المواطنين الذين دفعوا من خلال مكتب إدارة التنفيذ القضائي (طبربور)	666	762	653	685	581	860	868	705	880	1004.000	861	896	9421
19		المبالغ التي دفعها من خلال مكتب محاسبه(المطار)	61053.71	296932.5	126853.1	102923.6	139615.6	174185.2	216009.7	161292.1	171760.4	128592.222	175910.5	88092	1843220.445
23		عدد الطلبات الاجرائية في دوائر التنفيذ المدني	63184	63518	65192	71946	57967	53209	72545	50099	75440	79880	72693	64192	789865
24	الأرشفة	عدد الأوراق التي تم أرشفتها خلال الشهر	4117813	4208776	4608423	5270142	3417771	2625724	3211760	2136347	2177200	3162830	3194237	3471475	41602498
25	شؤون الخبرة	عدد الأوراق التي تم ارشفتها (قسم شؤون الخبرة)	43	22	3	10	12	108	25	10	15	12	7	11	278
26	مديرية الكاتب العدل	عدد معاملات كاتب العدل في كل المحاكم	19932	37311	27827	22137	16248	17324	25910	21587	26732	27860	33286	22050	298204
27	مديرية حقوق الإنسان	عدد زيارات السجون	7	0	8	9	9	4	13	8	6	4	3	2	73
28	إدارة السجون	عدد جلسات المحاكمة عن بعد												1250	
29	الرقابة الداخلية	عدد الزيارات التفتيشية للرقابة الداخلية	28	7	46	61	29	31	19	21	18	22	11	11	304
30		عدد حركات الاستعلام على السجل العدلي	3521	10974	5670	4692	3215	3748	4445	2614	5153	5687	4261	4270	58250
31	العقوبه المجتمعية	عدد الحالات التي تم تطبيق العقوبات المجتمعية عليها	4	2	2	0	2	5	3	8	9	10	2	8	55
32		عدد قرارات الأحكام القضائية القاضية بحكم العقوبات المجتمعية	0	5	11	18	10	20	8	0	7	9	16	20	124

جدول رقم (١٧) أعمال الوساطة لعام ٢٠١٩

الأشهر	شهر(١)	شهر(٢)	شهر(٣)	شهر(٤)	شهر(٥)	شهر(٦)	شهر(٧)	شهر(٨)	شهر(٩)	شهر(١٠)	شهر(١١)	شهر(١٢)
الوارد	57	54	38	55	33	26	19	6	58	57	74	167
الفصل	47	58	50	64	35	26	24	7	46	52	78	144
مدور سابق	45	55	51	39	30	28	28	23	22	36	41	37
تسوية	35	48	30	50	18	19	22	7	20	37	71	112
عدم تسويه	12	10	20	14	17	7	2	0	26	15	7	32
مدور حالي	55	55	39	30	28	28	23	22	34	41	37	60

جدول رقم (١٨) تقارير الوساطة- أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة لعام ٢٠١٩

	الأشهر	شهر(١)	شهر(٢)	شهر(٣)	شهر(٤)	شهر(٥)	شهر(٦)	شهر(٧)	شهر(٨)	شهر(٩)	شهر(١٠)	شهر(١١)	شهر(١٢)
أعداد الدعاوى المدنية المحالة إلى الوساطة	الوارد	10441	11266	11647	12169	9694	8808	11416	6778	12785	12976	11579	10642
	عدد القضايا المدنية المحالة إلى الوساطة	15	4	9	9	4	0	3	2	2	5	21	44
	تسوية	13	2	6	9	2	0	2	2	2	3	19	40
	عدم تسوية	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	3

جدول رقم (١٩) الوثائق المنظمة لدى دوائر كتاب العدل في المملكة ٢٠١٩

نوع الوثيقة	شهر(١)	شهر(٢)	شهر(٣)	شهر(٤)	شهر(٥)	شهر(٦)	شهر(٧)	شهر(٨)	شهر(٩)	شهر(١٠)	شهر(١١)	شهر(١٢)	المجموع
ابراء	2	1	13	5	3	3	9	1	4	4	1	7	53
اتفاقية	322	553	321	348	219	257	392	223	290	366	366	297	3954
إقرار	554	613	602	597	509	494	647	452	601	591	466	579	6705
انذار	4186	4133	4576	4650	3723	3726	5579	3887	5299	5332	4363	4745	54199
تاشير	313	309	358	376	287	253	408	241	398	451	405	499	4298
ترجمة صوره	703	707	736	796	588	606	898	647	810	824	650	662	8627
ترجمة صوره طبق الاصل	7	80	6	4	13	22	67	32	51	91	125	33	531
ترجمه نسخه اصليه	30	58	28	47	44	46	72	35	62	82	54	43	601
تعهد	1277	1509	1657	1662	1060	1193	1656	1279	1806	1674	1384	1434	17591
حوالة	4	9	3	3	6	7	14	8	10	7	2	3	76
سند دين	152	154	148	169	122	127	224	167	206	220	155	176	2020
سند رهن	10	8	4	15	4	1	9	4	5	2		4	66
عقد	15	7	10	11	7	17	10	12	36	55	491	11	682
عقد ايجار	19	9	50	19	12	23	32	23	35	23	27	24	296
عقد بيع	8	12	8	12	4	10	17	6	12	13	10	11	123
كفالات الابتعاث	336	6766	3329	122	78	46	269	429	1878	2799	9881	427	26360
كفالة	3619	13895	7507	4304	3242	2716	4102	2640	3825	4269	4349	3571	58039
كفالة اخلاء سبيل	949	893	849	995	1067	1004	1265	1063	1286	1221	1144	1007	12743
كفالة حسن مصنعية	1	5	1	2	1			2			1	1	14
كفالة (ابتعاث،ايفاد، دراسة،تدريب)	259	1239	550	68	55	30	208	171	719	1288	2838	208	7633
نسخة مصدقة	2205	2257	2410	3163	2298	2597	3975	3089	3710	3746	3098	3951	36499
نظام الشقق الاسكانية/الابنية	193	160	218	192	132	113	197	135	149	203	165	277	2134

وكالة	28	26	30	27	24	1							136
وكالة خاصة	3540	3084	3681	4014	2699	3360	4863	4941	4704	4337	3455	4193	46871
وكالة عامة	2259	1977	2027	2389	1504	2361	3179	3827	2839	2447	1924	2623	29356
كفالة دفتر عائلة بدل تالف							10	8	2	2	8	6	36
كفالة دفتر عائلة بدل فاقد						4	56	44	40	33	40	32	249
كفالة جواز سفر بدل تالف						4	36	32	28	27	26	27	180
كفالة جواز سفر بدل فاقد						49	308	208	277	268	171	230	1511
وكالة غير قابلة للعزل	1146	1104	1115	1310	845	851	1386	1070	1360	1231	785	920	13123
المجموع	**22137**	**39568**	**30237**	**25300**	**18546**	**19921**	**29888**	**24676**	**30442**	**31606**	**36384**	**26001**	**334706**
المجموع النهائي بدون النسخة المصدقة	**19932**	**37311**	**27827**	**22137**	**16248**	**17324**	**25913**	**21587**	**26732**	**27860**	**33286**	**22050**	**298207**

جدول رقم (٢٠) عدد التباليغ من خلال الشركات لعام ٢٠١٩

الشهر	ارامكس	البريد الأردني	المجموع
1	12010	7381	19391
2	12846	7199	20045
3	13405	8194	21599
4	14203	8692	22895
5	11927	7193	19120
6	10624	6379	17003
7	14489	8633	23122
8	8133	5174	13307
9	15444	9364	24808
10	16581	10332	26913
11	14726	8890	23616
12	12107	7746	19853
المجموع	**١٥٦٤٩٥**	**٩٥١٧٧**	**٢٥١٦٧٢**

العدل في صور

«التلهوني" يترأس اجتماع اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

١٣ كانون الثاني

مؤتمر يوم التحكيم الأردني

٢١ كانون الثاني

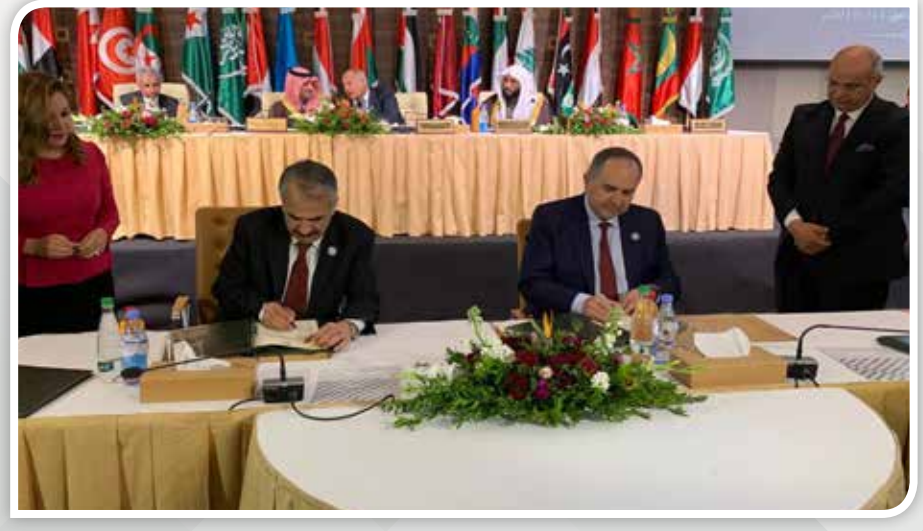

الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية والعدل العرب

٤ آذار

إطلاق ٢٠ خدمة إلكترونية ضمن الحزمة الأولى من الخدمات الإلكترونية

٢١ آذار

توقيع مذكرة تفاهم بين العدل والأمن العام لتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي

٤/٦

افتتاح دائرة تنفيذ محكمة بداية إربد بعد تحديثها

٨ نيسان

إطلاق مبادرة الحاضنة الإبداعية لموظفي وزارة العدل ٩ نيسان

وذلك لاستقبال الأفكار والمقترحات الإبداعيّة المقدمة من موظفي الوزارة في جميع محاكم المملكة والتي تهدف إلى تحسين ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات.

المؤتمر الدولي حول «الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي» في الدوحة

١٤ نيسان

لقاء وزير العدل رئيس مجلس الوزراء القطري وعدد من كبار الشخصيات على هامش المؤتمر الدولي في الدوحة

١٥ نيسان

وفد اكاديمة الشريعة في الجامعة الإسلامية من الجمهورية الباكستانية

١٥ نيسان

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام ٢٠١٩_٢٠٢٢

١٨ نيسان

المؤتمر الوطني لبدائل الإصلاح المجتمعي في الأردن

٣٠ نيسان

ورشات تدريبية لموظفي العدل بهدف التسهيل على الأشخاص ذوي الإعاقة

٨ أيار

استقبال النائب العام الفلسطيني

٢٧ حزيران

ورشة عمل حول دور القضاء في الدعوى التحكيمية

٢٧ حزيران

ورشة التحكيم الدولي وإشادة بقانون التحكيم الأردني

٢٩ حزيران

قانون الملكيّة العقاريّة الجديد

١ تموز

افتتاح دائرة تنفيذ العقبة تحديث دائرة تنفيذ االعقبة لتعزيز المكانة الاقتصادية للمدينة

٤ تموز

افتتاح أعمال ندوة حول « الملكية الفكرية"

٨ تموز

مؤتمر العنف القائم على النوع الاجتماعي

٨ تموز

مبادرة فتبينوا لمحاربة الإشاعة والأخبار المفبركة

١٧ تموز

أول جلسة محاكمة عن بعد بتاريخ القضاء الأردني

٢٤ تموز

جلسة نقاشية حول «مناهضة المجتمع الأردني للعنف الأسري – الإساءة للطفل» (ما بين التأديب والتعذيب)

٢٩ تموز

ورشة عمل حول «مبادىء الأمم المتحدة وتوجيهاتها وسبل الحصول على المساعدة القانونية والسياق الأردني»

٥ آب

للقاء الحواري حول « الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"

٢ أيلول

إطلاق خدمة «المزادات الإلكترونية»

٣ أيلول

العدل بطلاً لبطولة الوزارات الكروية

٧ أيلول

ورشة عمل حول « دور القضاة والمحامين في تحقيق العدالة البيئية وسيادة القانون"

٩ أيلول

مذكرة تعاون بين العدل والأمن العام لتنظيم التعاميم القضائية

٢٢ أيلول

إطلاق حزمة جديدة من الخدمات الإلكترونية لخدمة المواطنين

٨ تشرين الأول

ورشة « مستجدات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة بعد مرور سبعين عاماً على اتفاقيات جنيف"

١٦ تشرين الأول

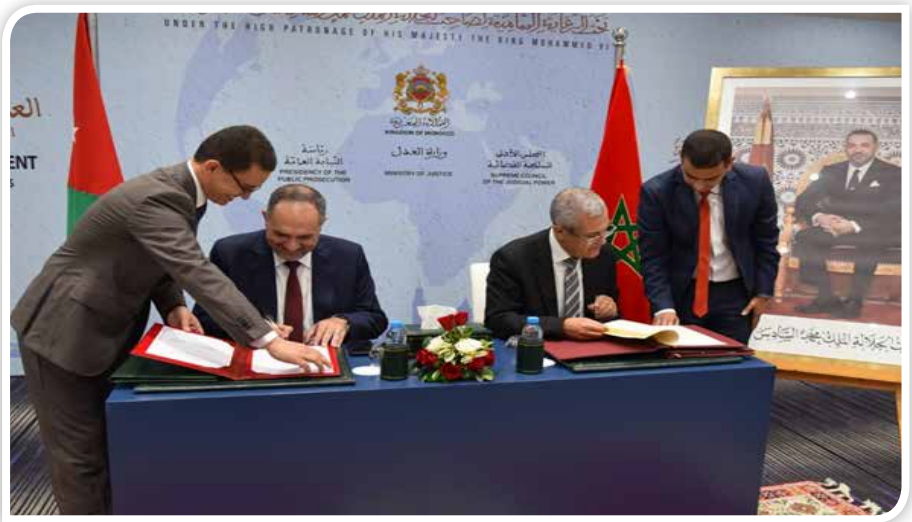

مذكرة تفاهم في مجال الإدارة القضائية بين وزارة العدل الأردنية ونظيرتها المغربية

٢٢ تشرين الأول

استقبال وفد من جماعة عمان لحوارات المستقبل

٣٠ تشرين الأول

لقاء السفير الأسترالي لبحث أوجه التعاون وسبل تعزيزها وتطوير الاتفاقيات الخاصة بين البلدين وخاصة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الإرهاب

٣٠ تشرين الأول

محاضرة في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية

لاستقبال (١٠) طلاب متميزين لإشراكهم في برنامج تدريبي

٣ تشرين الثاني

افتتاح المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الحقوق في جامعة جرش

٦ تشرين الثاني

لقاء سفير الاتحاد الأوروبي لبحث الدعم المقدم لقطاع العدل

١٢ تشرين الثاني

التلهوني والسفير التونسي يبحثان تطوير التعاون القضائي والقانوني بين البلدين

١٣ تشرين الثاني

حفل إطلاق إجراءات المنازعات الصغيرة

١٧ تشرين الثاني

مجلس وزراء العدل العرب في الدورة الخامسة والثلاثين

٢١ تشرين الثاني

مذكرة تعاون لنقل المحكومين بين الأردن والعراق

٣ كانون الأول

استقبال وفد من الصليب الأحمر لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وأوضاع النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، وإعادة الروابط العائلية بين النزلاء وعائلاتهم

١٧ كانون الأول

تكريم دائرة تنفيذ شرق عمان

٣٠ كانون الأول

الكتاب السنوي 2019

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

moj.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor +962 6 (5008080) مركز الاتصال الوطني

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

moj.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor +962 6 (5008080) مركز الاتصال الوطني